جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٤٣)

إمكانيات ومحددات التبادل التجارى الزراعى بين مصر ودول حوض النيل

أعداد

دكتورة / سحر البهائى

خبير أول

بمركز دراسات البيئة

وإدارة الموارد الطبيعية

يوليه ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

إمكانيات ومحددات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل

إعداد

د.سحر البهائي

خبير أول

مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: هيكل ومؤشرات أداء التجارة الخارجية لدول حوض النيل	١
١-١ تطور قيم الصادرات والواردات الكلية لدول حوض النيل	١
١-١-١ تطور قيم الصادرات الكلية لدول حوض النيل	١
١-١-٢ تطور قيم الواردات الكلية لدول حوض النيل	٣
١-٢ التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل	٤
١-٢-١ التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فى دول حوض النيل	٤
١-٢-٢ التوزيع الجغرافى للواردات المصرية من دول حوض النيل	٥
١-٣ تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل	٧
١-٣-١ تطور قيم الصادرات الزراعية لدول حوض النيل	٧
١-٣-٢ تطور قيم الواردات الزراعية لدول حوض النيل	٩
١-٤ معايير أداء التجارة الخارجية الكلية والزراعية لدول حوض النيل	١٠
١-٤-١ معايير أداء التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل	١٠
١-٤-٢ معايير أداء التجارة الخارجية الزراعية لدول حوض النيل	١٢
الفصل الثانى: الإمكانيات المتاحة للتبادل التجارى الزراعى بين مصر ودول_حوض النيل	١٥
٢-١ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل	١٥
٢-٢ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية لأهم دول حوض النيل	١٧
٢-٢-١ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية الإثيوبية	١٧
٢-٢-٢ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية السودانية	١٨
٢-٢-٣ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية الكينية	١٩
٢-٣ الاحتياجات الاستيرادية الزراعية لأهم دول حوض النيل	٢٠
٢-٤ الإمكانيات التصديرية الزراعية لأهم دول حوض النيل	٢٣
٢-٤-١ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق الإثيوبى	٢٣
٢-٤-٢ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق السودانى	٢٤
٢-٤-٣ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق الكينى	٢٥
٢-٥ الإمكانيات المتاحة للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول حوض النيل	٢٦
٢-٥-١ الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول_حوض النيل	٢٦
٢-٦ التحليل الاحصائى لأهم الصادرات الزراعية المصرية فى أسواق حوض النيل	٢٧
الفصل الثالث: معوقات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل وآليات التغلب عليها	٢٩
٣-١ التهديدات المحتملة على الأمن المائي المصري	٢٩
٣-٢ معوقات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل	٣٢

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٢-١ معوقات تجارية تتعلق بمجال النقل والشحن والتسويق	٣٢
٣-٢-٢ معوقات تجارية خاصة بأسواق دول حوض النيل	٣٣
٣-٢-٣ معوقات تجارية خاصة بالمنتج المصرى	٣٤
٣-٣ آليات التغلب على معوقات التبادل التجاري المصري مع دول حوض النيل	٣٥
٣-٣-١ تفعيل التعاون التجاري	٣٥
٣-٣-٢ تنشيط الاستثمار والمشروعات المشتركة	٣٦
٣-٣-٣ الترويج للصادرات المصرية وإبرام الصفقات التجارية	٣٧
٣-٣-٤ تمويل وضمان الصادرات والاستثمارات	٣٧
٣-٣-٥ تطورالبنية المعلوماتية عن أسواق دول حوض النيل	٣٨
٣-٣-٦ الدور الثقافي لمصر في دول حوض النيل	٣٨
٣-٤ فرص الاستثمار في المجال الزراعي بدول حوض النيل	٣٩
٣-٤-١ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في السودان	٣٩
٣-٤-١-١ الاستثمار الزراعي في مجال الإنتاج النباتي	٣٩
٣-٤-١-٢ فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في الصناعات الغذائية	٤٠
٣-٤-١-٣ فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في التصنيع الزراعي	٤١
٣-٤-١-٤ فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات الزراعية وحفريات الري	٤١
٣-٤-١-٥ فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي	٤١
٣-٤-١-٦ الاستثمار الزراعي في مجال الإنتاج الحيواني	٤١
٣-٤-٢ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في كينيا	٤٣
٣-٤-٣ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في تنزانيا	٤٣
٣-٤-٣-١ الإنتاج السمكي	٤٣
٣-٤-٣-٢ الإنتاج الحيواني	٤٤
٣-٤-٤ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في إثيوبيا	٤٤
٣-٤-٤-١ الإنتاج الحيواني	٤٤
٣-٤-٤-٢ الإنتاج النباتي	٤٥
٣-٤-٤-٣ استثمارات أخرى في المجال الزراعي الاثيوبى	٤٥
الملخص والتوصيات	٤٦
المراجع	٤٨

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التجارة الخارجية تقوم بدور رئيسي وهام في الاقتصاد القومي المصري، حيث تساهم حصيلة الصادرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي يؤدى إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية، كما تساهم التجارة الخارجية في خلق الظروف الملائمة لإحداث نمو متوازن في عملية التنمية.

هذا وقد عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية سواء على المستوى العربي أو الأفريقي والدولي بغرض تنمية وزيادة التبادل التجاري بينها وبين الأطراف الأخرى للاتفاقيات، ويعد السوق الأفريقي قاعدة استهلاكية عريضة (أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة) يتسم بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذا مستويات الدخل فيه، وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية غير المستغلة بالشكل الامثل، حيث تواجه المنتجات المصرية العديد من العقبات والتي يأتي في مقدمتها عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر وبعض الدول الأفريقية، بالإضافة إلى ضعف شبكة النقل الراهنة وارتفاع تكاليفها، وارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة فضلاً عن المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية خاصة الملابس حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك، بالإضافة إلى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الأسواق مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها، الأمر الذي انعكس في انخفاض التبادل التجاري المصري مع هذه الأسواق.

هذا وقد تجدد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتنمية العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية، وتطوير آليات للتعاون الاقتصادي المصري الأفريقي، حيث تعد هذه الدول محوراً هاماً من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية، وقد انعكس هذا في توجه الحكومة المصرية نحو وضع التصورات وتنسيق الجهود في هذا الاتجاه خاصة في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة، والتي باتت تحتم السعي نحو توثيق التبادل التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية بصفه عامة، ودول حوض النيل (الأندوجو) بصفه خاصة والتي تكتسب أهمية استراتيجية في منظومة الأمن القومي المائي المصري، بما يعنى أهمية التعامل مع هذه المنطقة بمنظور استراتيجي شامل يعتمد على ربط المصالح المشتركة لدول حوض النيل، وفى هذا الإطار تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تغطى معظم المجالات بين مصر ودول حوض النيل سواء في صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية (اتفاقية الكوميسا) والتي تضم كافة دول النيل (باستثناء تنزانيا والتي انسحبت عام ٢٠٠٠) بهدف تنمية العلاقات التجارية والمصالح المشتركة بين مصر وهذه الدول.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل (دول منابع النيل) بالنسبة لمصر والتي تعد بمثابة العمق الاستراتيجي للأمن القومي المائي المصري، ومن هذا المنطلق تم توقيع العديد من الاتفاقيات لتنمية العلاقات التجارية والمصالح المشتركة بين مصر وهذه الدول، إلا إن الواقع

الفعلي بين مصر وهذه الدول لا يشير إلى تنمية لهذه العلاقات، في الوقت نفسه بدأت الاختلافات تظهر بين دول حوض النيل والتي تعزى إلى ثبات حصص المياه، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية التي تتطلع إليها دول المنبع، والتي تتطلب بناء سدود على البحيرات وبعض روافد النهر، فضلا عن اعتراض بعض دول النيل منذ استقلالها علي الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض، حيث تدور هذه الاتفاقيات بين مصر ودول الحوض والخاصة بمياه النيل حول عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعه تقلّل من نسبة تدفُّق المياه إلى مصر، وهذه الاتفاقيات حسب ترتيبها الزمني كما يلي:

بروتوكول روما عام ١٨٩١:

بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا (ممثلة عن مصر) وإيطاليا التي كانت تحتل إثيوبيا في ذلك الوقت بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

اتفاقية عام ١٩٠٢ في أديس بابا:

عقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان مع إثيوبيا تعهدت الأخيرة بمقتضاها عدم القيام بأعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا ونهر السوباط يكون من شأنها التأثير في مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية.

اتفاقية لندن عام ١٩٠٦:

وقِّعت بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ونصَّ بندها الرابع على أن تعمل هذه الدول على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

اتفاقية عام ١٩٢٥:

وهي الاتفاقية التي عقدت بين إيطاليا وبريطانيا بشأن اعتراف إيطاليا بالحق المكتسب لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض، بعدم إجراء أي إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

اتفاقية عام ١٩٢٩:

أُبرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة للسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، ونصَّت أيضًا على ألا تقام بغير اتفاقٍ مسبقٍ مع الحكومة المصرية أعمالُ ريٍّ أو توليد قوى، ولا يتخذ أي إجراء على النيل وفروعه وروافده يكون من شأنه إنقاص حصة مصر.

اتفاقية عام ١٩٥٩:

وقِّعت لاستكمال اتفاقية عام ١٩٢٩ بين مصر والسودان، وشملت الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة إلى كلا البلدين (٨٤ مليار متر مكعب) تخصص منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر، و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان،

مبادرة عام ١٩٩٩:

حيث تمَّ الإعلان عن مبادرة حوض النيل، وهي تمثل الآلية الحاليّة التي تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة تقوم على مبدأين أساسيين هما تحقيق المنفعة للجميع (win–win)، وعدم الضرر، إلا أنها آلية مؤقتة لا تستند إلى معاهدة أو اتفاقية دائمة وشاملة تضم دول الحوض جميعًا، لكن الحاجة أبرزت ضرورة قيام إطارٍ قانونيٍّ ومؤسَسيٍّ يكون بمثابة دستورٍ مُلزِمٍ لدولِ الحوض، هذا وتستهدف المبادرة بصفة عامة تعظيم الاستفادة من المياه المشتركة وفاقد المياه واستغلاله لصالح دول الحوض من أجل التنمية المستدامة، وفى هذا السياق اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً موزعة على محورين يختص الأول بمشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها، واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقي، بينما يتناول المحور الثاني مشروعات الأحواض الفرعية، وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات.

هذا وتستهدف المبادرة ما يلي:

١. الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السوسيو اجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.
٢. تنمية المصادر المائية للنهر بصورة مستدامة لضمان الأمن والسلامة لجميع شعوب دول الحوض.
٣. العمل على فاعلية نظم إدارة المياه بين دول الحوض والاستخدام الامثل لها.
٤. العمل على آليات التعاون المشترك بين دولتي ضفتا النهر.
٥. العمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية.
٦. التأكد من فاعلية نتائج التعاون بين الدول الأعضاء ونقلها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، وتشمل مجالات التعاون في المياه، تنوع الأحياء المائية، استئصال الفقر، تنمية الغابات، مقاومة التصحر والجفاف، وضع أطر للتنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة.

مؤتمر يونيو عام ٢٠٠٧:

تمَّ عقد مؤتمر لوزراء المياه في دول الحوض في "عنتيبي" حيث تمَّ الاتفاق على رفع بند الأمن المائي إلى رؤساء الدول والحكومات بحوض النيل لحل الخلافات حول الصياغة، وإحالة بند الإخطار المسبق عن المشروعات إلى الهيئة الفنية الاستشارية لدول الحوض.

اجتماع مايو عام ٢٠٠٩:

اجتماع وزراء دول حوض النيل في "كينشاسا" حيث فوجئ الوفد المصري بأن دول المنبع السبع قد نسَّقت فيما بينها للضغط على دولتي المصب، وخاصةً مصر.

بيان ٥ يوليو عام ٢٠٠٩:

أصدرت الدول والجهات المانحة لدول حوض النيل بيانًا مشتركًا حدَّدت فيه موقفها من نتائج اجتماع كينشاسا على أساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكاملة، على أن تلتزم الجهات المانحة بدعم المبادرة.

اجتماع ٢٦-٢٧ يوليو عام ٢٠٠٩:

اجتمع المجلس الوزاري السابع عشر لدول حوض النيل في الإسكندرية، حيث سعت دول المنبع إلى فرض إقامة "مفوضية" لحوض النيل، بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب (مصر والسودان)، عوضًا عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع المياه، ولما اشتدّت الخلافات بين دول الحوض قرّر المؤتمر الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدة ٦ أشهر قادمة، على أن يتم الانتهاء من حسم نقاط الخلاف للوصول إلى اتفاقية موحدة تجمع دول حوض النيل أو مبادرة دول حوض النيل.

اجتماع شرم الشيخ ابريل ٢٠١٠:

ضم اجتماع شرم الشيخ مصر والسودان وبقية دول حوض النيل بهدف التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون فيما بينها، إلا إن دول المنابع أعلنت عن نيتها توقيع اتفاقية منفردة عن دولتي المصب، كما أكدت على أن جولة شرم الشيخ هي نهاية جولات التفاوض المشتركة بين دول الحوض، وخلال المفاوضات تمسكت مصر والسودان بموقفيهما القائم على ثلاثة محاور رئيسية، وهى ضرورة قيام دول منابع النيل بالإخطار المسبق للدولتين قبل تنفيذ مشروعات في أعالي النهر، بالإضافة إلى استمرار العمل بالاتفاقيات القديمة التي تنظم موارد النهر، وبالتالي التمسك بما يعتبرانه «حصتهما التاريخية» في مياه النهر، وأن يكون نظام التصويت في حالة إقرار إنشاء مفوضية لدول حوض النيل بنظام الأغلبية المشروطة بمشاركة دولتي المصب، بينما ذكرت دول منابع النيل أنها في طريقها للإعلان عن تبنى إنشاء مفوضية خاصة دون القاهرة والخرطوم يتم الإعلان عنها خلال عام، ويكون دورها الاستفادة من الموارد المائية للنهر، هذا وقد تضمن البيان الختامي لشرم الشيخ إن هذا الاجتماع يعد آخر سلسلة من المفاوضات حول الاتفاقية الإطارية للتعاون منذ بدء إطلاق المفاوضات، وسط تأكيدات الخبراء المشاركين أن البيان يؤكد أنه لن تكون هناك مفاوضات أخرى في أديس أبابا يوليو المقبل.

كما تكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل المنبع الرئيسي لمياه النيل، والذي يعتبر المورد الرئيسي للمياه في مصر(تعتمد مصر على نهر النيل بنسبة ٩٥ % في توفير مواردها المائية، بينما تعتمد إثيوبيا على النيل بنسبة ١ % وكينيا ٢ % وتنزانيا ٣ % والسودان ١٥ %) حيث يبلغ نصيب مصر من مياهه ٥٥,٥ مليار متر مكعب وهذه الحصة ثابتة منذ عام ١٩٥٩ بالرغم من تزايد عدد السكان من حوالي ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٥٩ إلى نحو ٧٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ أي تضاعف ٤ مرات، وبالتالي تناقص نصيب الفرد من المياه إلى حوالي الربع، وهبط تحت خط الفقر المائي المقدر بألف م٣ سنويا وهو ما يشير إلى خطورة المساس بالحصة المائية، بالإضافة إلى كونه من أهم طرق النقل الداخلي حيث يوجد به أكثر من ٢٠٠٠ كم صالحه للملاحة النهرية مقسمة بين النيل وروافده، كما يتم الاستفادة من تدفق مياهه في مشروعات توليد الكهرباء، فضلا عن المشروعات العملاقة والتي يعتمد وجودها ونجاحها على مياهه بصفه عامة والتي من أهمها ما يلي:

مشروع تنمية جنوب مصر: يعتبر من أهم أهدافه إضافة مساحات جديدة من الاراضى الزراعية، والتي يتوقع أن تصل مستقبلا إلى حوالي مليون فدان، ويستهدف هذا المشروع إقامة مجتمعات زراعية وصناعية متكاملة، إنشاء وتطوير شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية، وإنشاء مطارات بالمنطقة، تشجيع النشاط السياحي في مناطق المشروع، ويعتبر نهر النيل المورد المائي الرئيسي والوحيد والمتاح لتنفيذ المشروع.

مشروع تنمية شمال سيناء: يعتبر من أهم أهدافه إضافة مساحات جديدة من الاراضى الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي، وإعادة توطين السكان، وربط سيناء بمنطقة شرق الدلتا وجعلها امتدادا طبيعيا للوادي، وتقدر الاحتياجات المائية اللازمة لاستصلاح واستزراع ٦٢٠ إلف فدان على مياه ترعة السلام وترعة الشيخ جابر الصباح بنحو ٤,٤٥ مليار متر مكعب من المياه المخلوطة بين مياه النيل ومياه الصرف الزراعي بنسبة ١:١.

وللأهمية الاستراتيجية لهذه الدول بالنسبة لمصر فقد حرصت الأخيرة دائماً على المشاركة الفعالة في كافة مشروعات الري، وتوليد الطاقة الكهربائية، وحماية النهر وتطهيره بدول حوض النيل من خلال تقديم الخبرة الفنية والمعونة المادية، وقد ظهر هذا الدور المصري جلياً في العديد من المشروعات والتي من أهمها ما يلي:

- قامت مصر بإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لصالح السودان عام ١٩٢٥ .
- قامت مصر بدفع تكاليف إنشاء جبل الأولياء في السودان من أجل توليد الطاقة الكهربائية لمدينة الخرطوم في عام ١٩٣٢ .
- اتفقت مصر مع بريطانيا نيابة عن أوغندا عام ١٩٥٣ على إنشاء سد أوين عند شلالات أوين ببحيرة فيكتوريا لتكوين رصيد احتياطي، وقد قامت بدفع تكاليف إنشاء السد والمصاريف السنوية علاوة على تواجد هندسي مصري دائم في موقع السد للاشتراك مع المسئولين الأوغنديين في الإشراف على تشغيل السد بما يحقق صالح البلدين .
- بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة بين مصر وأوغندا عام ١٩٩١ تم تنفيذ مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين، كما قدمت مصر منحة قدرها ١٣,٩ مليون دولار لأوغندا في مارس ٢٠٠٤ من أجل بدء المرحلة الثانية لمشروع مقاومة الحشائش المائية في أنهار وبحيرات أوغندا من أجل رفع كفاءة المصايد .
- البدء في تنفيذ مشروع قناة جونجلى عام ١٩٧٨ وبالفعل تم تنفيذ نحو ٧٠% منه، إلا أنه توقف عام ١٩٨٣ بسبب نشوب الحرب الأهلية في جنوب السودان، ومن المتوقع أن يستأنف العمل به بعد توقيع اتفاقية السلام السودانية ودخولها حيز التنفيذ.
- قيام مصر بحفر عشرات الآبار في كينيا وكان من بينها المنحة التي قدمتها مصر لكينيا في مارس ٢٠٠٤ وقدرها اثنين مليون دولار من أجل حفر ٤٠ بئراً.
- بناء على طلب حكومة الكونغو الديمقراطية تقوم مصر بالمشاركة الفنية في تطوير الإدارة المائية في الكونغو .
- تطهير بحيرة فيكتوريا وكيوجا من الحشائش والنباتات المائية في كل من أوغندا وتنزانيا بمنحة قدرها ١٤ مليون دولار، فضلا عن إنشاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا .

مما سبق يتضح إن الدراسة تكتسب أهميتها من الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل (دول منابع النيل) بالنسبة لمصر والتي تعد بمثابة العمق الاستراتيجي للأمن القومي المائي المصري، فضلا عن إن المورد الرئيسي للمياه في مصر ينبع من هذه الدول، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على طبيعية العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول واقتراح السبل والآليات التي من شأنها زيادة وتنمية العلاقات التجارية مع هذه الدول.

المشكلة والأهداف البحثية:

سعت مصر منذ القدم إلى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل والاتصال الدائم بهذه الدول والاتفاق على الأسلوب الامثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض، مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل، وبالفعل نجحت مصر في ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الأقليمى، وقع بعضها أبان فترات الاستعمار وكان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر ودول الحوض.

هذا وقد تأسست مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين دول النيل، والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات، وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر، ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التي اكتفت بصفة مراقب، هذا وتكتسب المبادرة أهمية قصوى ليس فقط من شعارها تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر، وإنما في ظل التغيرات العالمية والإقليمية وتنامي الوجود الإسرائيلي في القارة والذي يتزايد تأثيره في منطقة حوض النيل مشكلاً تهديداً مباشراً على الأمن القومي المائي المصري لا يمكن إنكاره في ظل وجود دعم أمريكي لهذا التوجه الإسرائيلي.

وتعد تنمية العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل محوراً هاماً من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية في المرحلة الراهنة، كما إنها تأتى متوافقة مع احتياجات الأمن القومي المائي المصري والإمكانيات الضخمة والغير مستغلة سواء من فرص للتجارة والاستثمار نظراً لتنوع الثروات الطبيعية والمتمثلة في المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، والثروة الحيوانية والموارد المعدنية، علاوة على الثروة المائية ممثلة في الأنهار (دول مجموعة الأندوجو)، هذه الثروات والإمكانيات تفتح آفاقاً لتنمية هذه الدول وتشكل أساساً جيداً لقيام قاعدة تجارية وصناعية كبرى، وهو ما يستدعى ضرورة وأهمية التعرف على إمكانيات ومحددات التبادل التجاري المصري مع دول حوض النيل بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة.

هذا ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على إمكانيات ومحددات تنمية التبادل التجاري المصري الزراعي مع دول حوض النيل، واقتراح آليات للتغلب على معوقات هذا التبادل، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تطلب الأمر دراسة الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على هيكل ومؤشرات أداء التجارة الخارجية لدول حوض النيل.
٢- التعرف على الوضع الراهن للتبادل التجاري بين مصر ودول الحوض بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة وإمكانياته ومحدداته.
٣- اقتراح آليات للتغلب على معوقات التبادل التجاري بين مصر ودول الحوض.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على كل من التحليل الاقتصادي الوصفى والتحليل الاحصائى والتحليل الاقتصادي القياسي، وعلى وجه التحديد تم الاعتماد على الأساليب والنماذج الاقتصادية التالية:

الأسلوب الاحصائى:

لدراسة وتوصيف وتحليل هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة بين مصر ودول حوض النيل والزراعية بصفة خاصة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، وتعزى بداية الدراسة لعام ١٩٩٥ والذي شهد بداية لتطبيق اتفاقية الكوميسا (والتي تم توقيعها في ١٩٩٤/١٢/٨ لتحل محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية)، وتعد اتفاقية الكوميسا الاتفاقية الوحيدة التي تضم كافة دول حوض النيل بصفة أساسية (إضافة إلى بقية الدول الأعضاء) وقد انضمت مصر إلى الاتفاقية رسمياً في مايو ١٩٩٨.

النموذج الخطى:

لحساب معدلات النمو السنوية للصادرات والواردات المصرية إلى ومن دول حوض النيل، فضلاً عن استخدام أسلوب تحليل الانحدار المرحلي (step- wise) لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات المصرية في أسواق دول حوض النيل، والعوامل التي تؤثر على كمية واردات هذه الأسواق من السلع المختلفة.

النموذج المباشر:

لتقدير مرونات الطلب على السلع الزراعية في أسواق دول حوض النيل والذي أمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Qit = F (Pit, Sit-1, T, Pi)$$

حيث أن :

Qit = كمية الواردات الكلية من السلعة الزراعية موضع الدراسة في الدولة i في السنة t.

Pit = سعر الاستيراد للسلعة موضع الدراسة في الدولة i في السنة t .

Sit-1 =الإنتاج المحلى من السلعة موضع الدراسة في الدولة في العام السابق t-1 .

T الزمن ، Pi عدد السكان للدولة i .

مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة في بياناتها على البيانات المنشورة على شبكة الانترنت الدولية لموضع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وموقع إحصاءات التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة، ووزارة التجارة والصناعة المصرية، بالإضافة إلى البحوث والرسائل العلمية التي تناولت موضوع الدراسة .

الفصل الأول

هيكل ومؤشرات أداء التجارة الخارجية لدول حوض النيل

تمهيد:

يستهدف هذا الفصل التعرف على هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية لدول حوض النيل والتى تضم كل من إثيوبيا، اريتريا، السودان، الكونغو، اوغندا، بروندى، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر، ومعايير أدائها وذلك من خلال استعراض لتطور قيم الصادرات والواردات الكلية والتبادل التجارى بين مصر وهذه الدول، وأهم المعايير الاقتصادية التى أمكن الاستناد إليها كمؤشرات لأداء التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل، وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ والتى تم تقسيمها إلى ثلاث فترات (الفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٩، والفترة الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٤، والفترة الثالثة ٢٠٠٥-٢٠٠٨) لإمكانية التعرف على التباينات المختلفة لهيكل ومعاييرأداء التجارة الخارجية الكلية لهذه الدول خلال تلك الفترات.

١-١ تطور قيم الصادرات والواردات الكلية لدول حوض النيل :

١-١-١ تطور قيم الصادرات الكلية لدول حوض النيل :

يتضح من دراسة متوسط قيم اجمالى صادرات دول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ انها تزايدت من حوالى ٩,٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى حوالى ١٥,٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بمقدار زيادة يعادل ٦٠,٧% من متوسط قيمة الصادرات الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة الأولى من الدراسة، كما تزايدت إلى حوالى ٣٤,٢ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنة بالفترة الثانية للدراسة وبمقدار زيادة يعادل حوالى ١١٥,٩% من متوسط قيمة الصادرات الكلية لإجمالى الدول خلال الفترة الثانية من الدراسة – (جدول ١-١) .

تحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى قيم إجمالى صادراتها خلال فترات الدراسة، حيث تزايد متوسط قيم صادراتها من حوالى ٤,٩ مليار دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٧,٨ ، ١٧,٢ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة على الترتيب .

ويأتى السودان فى المرتبة الثانية حيث تزايد متوسط قيمة صادراته من حوالى ٦٤٠ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢,٣، ٦,٢ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، بينما تحتل كينيا المرتبة الثالثة بين دول حوض النيل فى قيم إجمالى صادراتها والتى تزايدت من حوالى ١,٩٨ مليار دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢,٢، ٣,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة على الترتيب .

وبحساب معادلات الاتجاه الزمنى لقيم صادرات مصر والسودان وكينيا (وهى الدول التى تحتل المرتبة الأولى والثانية والثالثة بين دول حوض النيل فى قيم إجمالى صادراتها) خلال فترة الدراسة .

وجد أفضلية الصورة الخطية والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلات التالية :

$$Y = .65 + 1.2 \times$$

(6.14)

$$R^2 = .774 \qquad F = 37.8$$

جدول (١-١): تطور قيم الصادرات والواردات الكلية لدول حوض النيل

خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	١٩٩٥-١٩٩٩		٢٠٠٠-٢٠٠٤		٢٠٠٥-٢٠٠٨	
	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)
اثيوبيا	٤٩٦,٨٧	١٢٤٦,١٨	٦٢٤,٤	٢١٤١,٢	١٤٤٤,٧	٤٨٥٤,٣
اريتريا	٥٤,٠	٤٨٢,٩	٢٣,٩	٤٢٦,٩	١٢,٤	٤٩٥,٢
السودان	٦٤٠,٠	١٤٨٩,٧٤	٢٣٢٠,١٦	٢٥٥٢,٧٦	٦١٨٤,٧	٨١٩٢,٥
الكونغو	٣٨٢,٦	٦٢٤,٨	١٢٠٠,٢	٥٥٩,٠	٢٣٥٥,٣	٢٧٩٤
أوغندا	٥٦٤,٠٨	١٣٠٠,٠٦	٥٦٣,٤	١٤٩٦,٦	١٢٩٦,٩	٢٧٠١,٦
بروندى	٧٥,٩٨	١٥١,٣٩	٥٣,٥٣	١٤٩,٨	٥٩,٣	٣٣٥,٦
تنزانيا	٦٦٨,٦٨	١٥٠١,٢٧	١٠٢٠,٢	١٩٥١,٤٨	١٨٧٨,٥	٤٢٨٣,٩
رواندا	٨٣,٢٨	٢٩١,٥٣	٧٩,٧٨	٢٥٨,١٦	١٥٣,٦	٥١٦,٦
كينيا	١٩٧٨,٥٨	٣١١٤,٧	٢١٨٠,١	٣٧٠٨,٠٨	٣٦٠٣,٥	٧٥٥٣,٥
مصر	٤٨٩٦,٧٨	١٥٠٦٣,٤	٧٧٥١,٣٨	١٦٣٤٨,٦	١٧١٧٠,٨	٣٠٥٧٧,٩
الإجمالى	٩٨٤٠,٨٥	٢٥٢٦٥,٩٧	١٥٨١٧,٠٥	٢٩٥٩٢,٥٨	٣٤١٥٩,٧	٦٢٣٠٥,١

ترتيب الدول ابجدى .

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) www. Fao. org

(2) un comtrade

يتبين من المعادلة السابقة أن قيمة الصادرات المصرية أخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، ومتزايد بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ١٣,٦% من متوسط قيمة الصادرات المصرية والتى قدرت بحوالى ٨,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

$$Y = -1.2 + .5 \times$$
$$(6.11)$$
$$R^2 = .772 \qquad F = 37.3$$

وتوضح المعادلة السابقة أن قيمة الصادرات السودانية اخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، ومتزايد بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٢٠% من متوسط قيمة الصادرات السودانية والتى قدرت بحوالى ٢,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

$$Y = -1.4 + .2 \times$$
$$(4.71)$$
$$R^2 = .667 \qquad F = 22.1$$

كما تشير المعادلة السابقة أن قيمة صادرات كينيا أخذت أيضاً إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند نفس المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، وتزايدت قيمة هذه الصادرات بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٨,٣% من متوسط قيمة الصادرات الكينية والمقدرة بحوالى ٢,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

١-١-٢ تطور قيم الواردات الكلية لدول حوض النيل :

توضح البيانات الواردة بجدول (١-١) أن قيم إجمالى واردات دول حوض النيل قد تزايدت بصفة عامة خلال فترة الدراسة، فقد تزايدت من حوالى ٢٥,٣ مليار دولار خلال الفترة الأولى للدراسة إلى حوالى ٢٩,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية وبمقدار زيادة يعادل حوالى ١٧,١% من متوسط قيمة الواردات الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة الأولى من الدراسة، كما تزايدت إلى حوالى ٦٢,٣ مليار دولار خلال الفترة الثالثة وبمقدار زيادة يعادل حوالى ١١٠,٥% من متوسط قيمة الواردات الكلية لهذه الدول خلال الفترة الثانية.

هذا وتحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى قيم اجمالى وارداتها خلال فترات الدراسة، حيث تزايد متوسط قيم وارداتها من حوالى ١٥,١ مليار دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٦,٣، ٣٠,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة من الدراسة على الترتيب .

ويأتى السودان فى المرتبة الثانية حيث تزايد متوسط قيمة وارداته من حوالى ١,٥ مليار دولار خلال الفترة الأولى للدراسة إلى حوالى ٢,٦، ٨,٢ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب .

وتحتل كينيا المرتبة الثالثة بين هذه الدول بمتوسط قيمة لوارداتها قدر بحوالى ٣,١ مليار دولار خلال الفترة الأولى، وتزايدت لتصل إلى حوالى ٣,٧، ٧,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة على الترتيب .

وبحساب معادلات الاتجاه الزمنى لقيم واردات مصر والسودان وكينيا خلال فترة الدراسة وجد أفضلية الصورة الخطية والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلات التالية :

$$Y = 8.9 + 1.4 \times$$
$$(4.15)$$
$$R^2 = .61 \qquad F = 17.3$$

ويتبين من المعادلة السابقة أن قيمة الواردات المصرية أخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، حيث تزايدت قيمة هذه الواردات بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٧,٣% من متوسط قيمة الواردات المصرية والمقدرة بحوالى ١٩,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

$$Y = -.9 + .6 \times$$
$$(5.65)$$
$$R^2 = .744 \qquad F = 31.9$$

وتشير المعادلة السابقة أن قيمة الواردات السودانية أخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، كما تزايدت قيمة هذه الواردات بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ١٧,٦% من متوسط قيمة الواردات السودانية والمقدرة بحوالى ٣,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

$$Y = -1.4 + .4 \times$$
$$(4.79)$$
$$R^2 = .676 \qquad F = 22.9$$

وتوضح المعادلة السابقة ان قيمة الواردات الكينية أخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، وتزايدت بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٩,١% من متوسط قيمة الواردات الكينية والمقدرة بحوالى ٤,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

١-٢ التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل :

١-٢-١ التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فى دول حوض النيل :

يتبين من دراسة التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فى دول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ تزايد متوسط قيم هذه الصادرات من حوالى ٣٠,٧ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٨٥,٤ مليون دولار خلال الفترة الثانية، وبمقدار زيادة قدر بحوالى ١٧٨,٢% من متوسط قيمة الصادرات المصرية لإجمالى هذه الدول خلال الفترة الأولى للدراسة، ثم تزايدت إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة الثالثة، وبمقدار زيادة يعادل ٣٦٨,٤% من متوسط قيمة هذه الصادرات لتلك الدول خلال الفترة الثانية، وبالرغم من تزايد قيم هذه الصادرات إلا أنه يلاحظ أن نسبتها لم تتجاوز ٠,٦%، ١,١%، ٢,٣% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية خلال فترات الدراسة على الترتيب، وقد يعزى ذلك إلى غياب التواجد المصرى فى هذه الأسواق للعديد من المعوقات والتى سيتم مناقشتها بالدراسة لاحقا، فضلاً عن قلة المشروعات المشتركة بين مصر وهذه الدول بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة والتى يترتب عليها إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة من حيث الموارد الأرضية والمائية والبشرية- (جدول ١-٢).

جدول (١-٢): التوزيع الجغرافى لاجمالى الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

ألف دولار

البيان	١٩٩٥-١٩٩٩		٢٠٠٠-٢٠٠٤		٢٠٠٥-٢٠٠٨	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
اثيوبيا	١٨٢٢,٢	٥,٩	٣٩١٠,٩	٤,٦	٢٦٥٧٠,٩	٦,٦
اريتريا	٢١٧,٧	٠,٧	٩٦٦,٧	١,١	٤٦٨٣,٧	١,٢
السودان	٢٢٧٥٨,٧	٧٤,٠	٥٥٧٨٥,٩	٦٥,٣	٢٧٢٩٧٣	٦٨,٢
الكونغو	٨٣١,١١	٢,٧	٣٢٦,٨	٠,٤	٢١١٤,٨	٠,٥
أوغندا	٧٢٧,٥	٢,٤	١٠١٤,٦	١,٢	٨٢٣٧,٦	٢,١
بروندى	١٤٨,٦	٠,٥	١٢٦,٨	٠,١	٩١٤,٥	٠,٢
تنزانيا	٦٩٩,٤	٢,٣	٢٨٧٩,٦	٣,٤	١٠٦٣٨	٢,٧
رواندا	٥٨,٩	٠,٢	٤٠٥,٩	٠,٥	٢٢٠٩,٧	٠,٦
كينيا	٣٤٨١,٩	١١,٣	١٩٩٧٤,٧	٢٣,٤	٧١٧٠٣,٦	١٧,٩
إجمالى الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل	٣٠٧٤٦	١٠٠	٨٥٣٩٢	١٠٠	٤٠٠٠٤٦	١٠٠
إجمالى الصادرات المصرية(مليون دولار)	٤٨٩٦,٧٨	٠,٦١	٧٧٥١,٣٨	١,١	١٧١٧٠,٨	٢,٣

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) www. Fao. Org
(2) un comtrade

يعتبر السودان السوق الرئيسى للصادرات المصرية بين دول حوض النيل خلال فترات الدراسة، حيث تزايد متوسط قيم الصادرات المصرية لهذا السوق من حوالى ٢٢,٨ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٥٥,٨، ٢٧٢,٩ مليون دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، وبنسب قدرت بحوالى ٧٤%، ٦٥,٣%، ٦٨,٢% من متوسط قيم الصادرات المصرية لاجمالى دول حوض النيل خلال فترات الدراسة على الترتيب، ويعزى انخفاض هذه النسب خلال الفترة الثانية والثالثة مقارنة بالفترة الأولى بالرغم من تزايد متوسط قيم الصادرات المصرية للسودان إلى تزايد متوسط قيم الصادرات المصرية لدول حوض النيل بصفة عامة .

يحتل السوق الكينى المرتبة الثانية للصادرات المصرية بين دول حوض النيل خلال فترات الدراسة، حيث تزايدت قيم الصادرات المصرية لهذا السوق من حوالى ٣,٥ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٩,٩، ٧١,٧ مليون دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، وبنسب قدرت بحوالى ١١,٣%، ٢٣,٤%، ١٧,٩% من متوسط قيم الصادرات المصرية لاجمالى هذه الدول خلال فترات الدراسة على الترتيب .

السوق الأثيوبى يتأتى فى المرتبة الثالثة للصادرات المصرية بين هذه الدول خلال فترات الدراسة، حيث تزايد متوسط قيم الصادرات المصرية لهذا السوق من حوالى ١,٨ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٣,٩، ٢٦,٦ مليون دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، وبنسب قدرت بحوالى ٥,٩%، ٤,٦%، ٦,٦% من متوسط قيم الصادرات المصرية لإجمالى هذه الدول على الترتيب .

مما سبق يتضح أن السوق السودانى، والكينى، والأثيوبى الأسواق الرئيسية للصادرات المصرية بين أسواق دول حوض النيل وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، حيث قدر إجمالى نسب الصادرات المصرية لهذه الأسواق بحوالى ٩١,٢%، ٩٣,٣%، ٩٢,٧% خلال فترات الدراسة على الترتيب مقارنة بحوالى ٨,٨%، ٦,٧%، ٧,٣% لبقية أسواق دول حوض النيل .

١-٢-٢ التوزيع الجغرافى للواردات المصرية من دول حوض النيل :

توضح البيانات الواردة بجدول (١-٣) التوزيع الجغرافى للواردات المصرية من أسواق دول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ والذى يتبين منها ما يلى:

تزايد متوسط قيم الواردات المصرية من إجمالى دول حوض النيل من حوالى ٦٩,٣ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢٢٨,٩ مليون دولار خلال الفترة الثانية، وبمقدار زيادة قدر بحوالى ٢٣٠,٣% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة الأولى، ثم تزايدت إلى حوالى ٧٥١,٣ مليون دولار خلال الفترة الثالثة، وبمقدار زيادة يعادل حوالى ٢٢٨,٢% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة الثانية. هذا ومن ناحية أخرى قدرت نسب الواردات المصرية من إجمالى أسواق دول حوض النيل بحوالى ٠,٥%، ١,٤%، ٢,٣% من متوسط قيم الواردات المصرية الكلية خلال فترات الدراسة على الترتيب .

يعتبر السودان السوق الرئيسى للواردات المصرية بين أسواق دول حوض النيل خلال فترات الدراسة، حيث قدرت قيم الواردات المصرية من هذا السوق بحوالى ٤٤,٧، ١٣٠,٦، ٤١٥,٧ مليون دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب، وبنسب بلغت حوالى ٦٤,٥%، ٥٧%، ٥٩,٣% من متوسط قيم الواردات المصرية من إجمالى دول حوض النيل خلال فترات الدراسة على الترتيب.

يحتل السوق الكينى المرتبة الثانية للواردات المصرية بين أسواق دول حوض النيل خلال فترات الدراسة، حيث بلغت قيم الواردات المصرية من هذا السوق حوالى ٩,٤، ٤٨,١، ١٣٠,١ مليون دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب، وبنسب بلغت حوالى ١٣,٥%، ٢١%، ١٨,٥% من متوسط قيم الواردات المصرية من إجمالى دول حوض النيل خلال فترات الدراسة على الترتيب.

يتأتى السوق الأثيوبى فى المرتبة الثالثة بين أسواق دول حوض النيل للواردات المصرية خلال فترات الدراسة، حيث قدرت قيم الواردات المصرية من أثيوبيا بحوالى ١١,٥، ٢٤,٣، ٨٦,٧ مليون دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب، وبنسب بلغت حوالى ١٦,٦%، ١٠,٦%، ١٢,٤% من متوسط قيم الواردات المصرية من إجمالى أسواق هذه الدول خلال فترات الدراسة على الترتيب .

جدول (١-٣): التوزيع الجغرافى لاجمالى الواردات المصرية من دول حوض النيل
خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

ألف دولار

البيان	١٩٩٥-١٩٩٩		٢٠٠٠-٢٠٠٤		٢٠٠٥-٢٠٠٨	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
اثيوبيا	١١٤٨٠,٦	١٦,٦	٢٤٢٩٢,٧	١٠,٦	٨٦٦٥٨	١٢,٤
اريتريا	-	-	٩٨٤٦,٤	٤,٣	-	-
السودان	٤٤٦٩٥	٦٤,٥	١٣٠٥٨٠,٩	٥٧,٠	٤١٥٦٩٣,٣	٥٩,٣
الكونغو	١٨٩,٨	٠,٣	-	-	-	-
أوغندا	٢٠٨٩,٩	٣,٠	٦٠٩١,٢	٢,٧	٢٤٠٠٩,٤	٣,٤
بروندى	١٩٤,٩	٠,٣	٨١٩,٩	٠,٤	٤٨٠٧,١	٠,٧
تنزانيا	١٢٦٧,٩	١,٨	٨١٥٩,٦	٣,٦	٣٠٤١٥,٥	٤,٣
رواندا	-	-	١٠١٢,١	٠,٤	٩٦١١,٦	١,٤
كينيا	٩٣٩٠,٧	١٣,٥	٤٨٠٥١,٧	٢١,٠	١٣٠٠٦٤,٥	١٨,٥
إجمالى الواردات المصرية من دول حوض النيل	٦٩٣٠٨,٨	١٠٠	٢٢٨٨٥٥	١٠٠	٧٥١٢٥٩	١٠٠
إجمالى الواردات المصرية بالمليون دولار	١٥٠٦٣,٤	٠,٤٦	١٦٣٤٨,٦	١,٤	٣٠٥٧٧,٩	٢,٣

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) www. Fao. org
(2) un comtrade

مما سبق يتضح أن السوق السودانى، والكينى، والأثيوبى من الأسواق الرئيسية للواردات المصرية بين أسواق دول حوض النيل وذلك خلال فترة الدراسة، حيث قدر إجمالى نسب الواردات المصرية من هذه الأسواق بحوالى ٩٤,٦%، ٨٨,٦%، ٩٠,٢% خلال فترات الدراسة على الترتيب مقارنة بحوالى ٥,٤%، ١١,٤%، ٩,٨% لبقية أسواق دول حوض النيل.

١-٣ تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل :

١-٣-١ تطور قيم الصادرات الزراعية لدول حوض النيل :

يتضح من دراسة متوسط قيم اجمالى الصادرات الزراعية لدول حوض النيل خلال فترات الدراسة انها تناقصت من حوالى ٣,٧ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٣,٥ مليون دولار خلال الفترة الثانية بمقدار تناقص يعادل حوالى ٥,٤% من متوسط قيم هذه الصادرات خلال الفترة الأولى، ثم تزايدت إلى حوالى ٥,٧ مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمقدار تزايد قدر بحوالى ٧٤,٢% من متوسط قيم هذه الصادرات خلال الفترة الثانية – (جدول ١-٤) .

تحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى قيم اجمالى صادراتها الزراعية خلال فترات الدراسة، حيث تزايدت من حوالى ٥٦٨,٩٤ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٨٣٣,٣ مليون دولار خلال الفترة الثانية وإلى حوالى ١,٣ مليار دولار خلال الفترة الثالثة.

جدول (١-٤): تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	١٩٩٥-١٩٩٩		٢٠٠٠-٢٠٠٤		٢٠٠٥-٢٠٠٨	
	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)
إثيوبيا	٤١١,٤	١١٩,٩٩	٣٦٤,٨	٢٣٧,٩٣	٩١٨,٦	٥٣٦,٦
اريتريا	٣,٣	٥٥,٣	١,٥	٨٩,٢	٢,١	٨٧,٤
السودان	٤٨٦,٧	٢٩١,٦	٤١٧,٥	٤٨٧,٥٢	٤٢١,١	١٠٤٤,٩
الكونغو	٨٧,١	٢٢٨,٩٥	٢٩,٢	٢٤٢,٠٨	٣٨,٥	٤٧٧,٥
أوغندا	٣٣١,٩٧	١٠٥,٨٩	٢٢٥,٧	٨٧,٧٥	٥١٤,٩	٤١٣,١
بروندى	٦٤,٣	٢٩,٠٩	٢٨,٧	٢٨,٥٧	٥١,٦	٨٢,٥
تنزانيا	٤٨٢,٧٣	٢٨٨,٦	٤٠٤,٣	٣٢٦,٨٨	٥٧١,٨	٥٣٧,٣
رواندا	٤٦,٨٩	٦٥,٩	٣١,٨	٤٢,٩٨	٧٣,٦	٨٧,٣
كينيا	١١٧٨,٦	٤١٣,٣٣	١١١٤,٣	٣٧١,٠	١٨٦٣,٤	٨١١,٧
مصر	٥٦٨,٩٤	٣٥٣٢,٨	٨٣٣,٣	٣٤٤٥,١٥	١٢٥٢,٩	٤٤٢٥,٨
الإجمالى	٣٦٦١,٩٣	٥١٣١,٤٥	٣٤٥١,١	٥٣٥٩,٠٦	٥٧٠٨,٥	٨٥٠٤,١

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) www. Fao. org
(2) un comtrade

وبحساب معادلة الاتجاه الزمنى لقيم الصادرات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة وجد أفضلية الصورة الخطية والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$Y = .2 + .08 \times$$
$$(6.74)$$
$$R^2 = .81 \qquad F = 45.44$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية أخذت اتجاهاً عاماً متزايد ومعنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ حيث تزايدت قيمة هذه الصادرات بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ١٠% سنوياً من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية والتى بلغت حوالى ٨١٣,٧ مليون دولار خلال فترة الدراسة .

وتحتل كينيا المرتبة الثانية بين دول حوض النيل فى قيم اجمالى صادراتها الزراعية خلال فترات الدراسة، والتى قدرت بحوالى ١,١ مليار دولار خلال الفترة الأولى والثانية للدراسة ثم تزايدت إلى حوالى ١,٩ مليار دولار خلال الفترة الثالثة بمقدار زيادة قدر بحوالى ٧٢,٧% من متوسط قيمة هذه الصادرات خلال الفترة الثانية.

وبحساب معادلات الاتجاه الزمنى لقيم الصادرات الزراعية الكينية خلال فترة الدراسة وجد أفضلية الصورة الخطية والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$Y = 0.9 + .06 \times$$
$$(3.01)$$
$$R^2 = .452 \qquad F = 9.08$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن قيمة الصادرات الزراعية الكينية أخذت اتجاهاً عاماً متزايد ومعنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ ، حيث تزايدت قيمة هذه الصادرات بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٤,٦% من متوسط قيمة صادرات كينيا الزراعية والتى قدرت بحوالى ١,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

وتأتى إثيوبيا فى المرتبة الثالثة بين دول حوض النيل من حيث اجمالى قيم صادراتها الزراعية خلال فترة الدراسة، بالرغم من تناقص قيمة هذه الصادرات من حوالى ٤١١,٤ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٣٦٤,٨ مليون دولار خلال الفترة الثانية بمقدار تناقص قدر بحوالى ١١,٣% من متوسط قيمة هذه الصادرات خلال الفترة الأولى، إلا أنها تزايدت إلى حوالى ٩١٨,٦ مليون دولار خلال الفترة الثالثة وبمقدار تزايد قدر بحوالى ١٥١,٨% من متوسط قيمة هذه الصادرات خلال الفترة الثانية.

وبحساب معادلة الاتجاه الزمنى لقيم الصادرات الزراعية الإثيوبية والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$Y = 0.2 + .04 \times$$
$$(3.23)$$
$$R^2 = .48 \qquad F = 10.4$$

وجد أن قيمة الصادرات الزراعية الإثيوبية تأخذ اتجاها عاماً متزايد ومعنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ ، حيث تزايدت قيمة هذه الصادرات بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٨% من متوسط قيمة هذه الصادرات والمقدرة بحوالى ٥١٠,٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة .

ومما سبق يتضح أن إجمالى قيم الصادرات الزراعية لكل من مصر، وكينيا، وإثيوبيا بلغت حوالى ٥٨,٩%، ٦٧%، ٧٠,٧% من متوسط قيم إجمالى الصادرات الزراعية لدول حوض النيل خلال فترات الدراسة على الترتيب، وهو ما يشير إلى أن بقية دول حوض النيل قدرت قيم إجمالى صادراتهم الزراعية بحوالى ٤١,١%، ٣٣%، ٢٩,٣% من متوسط قيم إجمالى الصادرات الزراعية لهذه الدول خلال فترات الدراسة على الترتيب .

١-٣-٢ تطور قيم الواردات الزراعية لدول حوض النيل :

تشير البيانات الواردة بجدول (١-٤) إلى تزايد متوسط قيم إجمالى الواردات الزراعية لدول حوض النيل خلال فترات الدراسة، حيث تزايدت من حوالى ٥,١ مليار دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٥,٤ مليار دولار خلال الفترة الثانية بمقدار تزايد قدر بحوالى ٤,٤% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة الأولى، ثم تزايد إلى حوالى ٨,٥ مليار دولار خلال الفترة الثالثة وبمقدار زيادة يعادل ٥٨,٧% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة الثانية.

تحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى قيم إجمالى وارداتها الزراعية خلال فترات الدراسة، حيث قدرت قيمة هذه الواردات بحوالى ٣,٥، ٣,٤، ٤,٤ مليار دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب، وبحساب معادلة الاتجاه الزمنى لقيم هذه الواردات والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$Y = 3.2 + .1 \times$$
$$(1.31)$$
$$R^2 = .13 \qquad F = 1.7$$

وجد أن قيم الواردات الزراعية المصرية تأخذ اتجاهاً عاماً متزايد غير معنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ .

ويأتى السودان فى المرتبة الثانية بين دول حوض النيل فى قيم اجمالى وارداته الزراعية، والتى تزايدت من حوالى ٢٩١,٦ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٤٨٧,٥٢ مليون دولار خلال الفترة الثانية بمقدار زيادة يعادل ٦٧,٢%، ثم تزايدت إلى حوالى ١٠٤٤,٩ مليون دولار خلال الفترة الثالثة وبمقدار زيادة يعادل ١١٤,٣% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة الثانية.

وبحساب معادلة الاتجاه الزمنى لقيم هذه الواردات والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$Y = .03 + .1 \times$$
$$(6.51)$$
$$R^2 = .79 \qquad F = 42.3$$

وجد أن قيم هذه الواردات تأخذ اتجاهاً عاماً متزايد ومعنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ ، حيث تزايدت قيم هذه الواردات بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٢٠% من متوسط قيمة واردات السودان الزراعية والمقدرة بحوالى ٥٤٠,٤ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

وتأتى كينيا فى المرتبة الثالثة بين دول حوض النيل فى قيم اجمالى وارداتها الزراعية، والمقدرة بحوالى ٤١٣,٣٣، ٣٧١، ٨١١,٧ مليون دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب، وبحساب معادلة الاتجاه الزمنى لقيم هذه الواردات والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$Y = .31 + .03 \times$$
$$(3.06)$$
$$R^2 = .46 \qquad F = 9.39$$

وجد أن قيم هذه الواردات تأخذ اتجاهاً عاماً متزايد ومعنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ ، حيث تزايدت قيم هذه الواردات بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٦٠% من متوسط قيمة الواردات الزراعية الكينية والمقدرة بحوالى ٥٤٠,٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

مما سبق يتضح أن إجمالى قيم الواردات الزراعية لكل من مصر، والسودان، وكينيا تشكل حوالى ٨٢,٦%، ٨٠,٣%، ٧٣,٩% من متوسط قيم إجمالى الواردات الزراعية لدول حوض النيل خلال فترات الدراسة على الترتيب، وهو ما يشير إلى أن بقية دول حوض النيل تشكل قيم إجمالى وارداتها حوالى ١٦,٤%، ١٩,٧%، ٢٦,١% من متوسط إجمالى الواردات الزراعية لهذه الدول خلال فترات الدراسة على الترتيب .

١-٤ معايير أداء التجارة الخارجية الكلية والزراعية لدول حوض النيل:

١-٤-١ معايير أداء التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل :

- حقق صافى الميزان التجارى لإجمالى دول حوض النيل عجزاً خلال فترة الدراسة بصفة عامة حيث بلغ حوالى ١٥,٤ مليار دولار خلال الفترة الأولى للدراسة، وحوالى ١٣,٨ ، ٢٨,١ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة على الترتيب. هذا وتحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل (يعزى هذا الترتيب بالدرجة الأولى لارتفاع حجم مبادلات مصر مع العالم الخارجى مقارنة بمبادلات كل هذه الدول مع العالم الخارجى) فى قيمة عجز ميزانها التجارى والذى بلغ حوالى ١٠,٢، ٨,٦، ١٣,٤ مليار دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب، تليها كينيا والتى بلغ عجز ميزانها التجارى حوالى ١,١، ١,٥، ٣,٩ مليار دولار، ثم إثيوبيا بعجز قدر بحوالى ٠,٧، ١,٥، ٣,٤ مليار دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب- جدول (١-٥).
- تحتل كينيا المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى معدل تغطية قيم صادراتها الكلية لوارداتها خلال الفترة الأولى للدراسة والذى بلغ حوالى ٦٣,٥%، بينما احتلت هذه المرتبة الكونغو خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة بمعدل تغطية قدر بحوالى ٢١٤,٧%، ٨٤,٣% على الترتيب .
- بلغ إجمالى متوسطات نسب الصادرات الكلية لكافة دول حوض النيل حوالى ٠,١٨% من متوسط قيمة الصادرات الكلية العالمية خلال الفترة الأولى للدراسة، وحوالى ٠,٢٣%، ٠,٢٨% خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، كما بلغ إجمالى متوسطات قيم نسب الواردات الكلية لإجمالى هذه الدول حوالى ٠,٤٦%، ٠,٤٣%، ٠,٥١% من متوسط قيمة الواردات الكلية العالمية خلال فترات الدراسة على الترتيب، وهو ما يشير إلى مدى ضآلة وهامشية مساهمة التجارة الخارجية لهذه الدول فى إجمالى التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بنسبة صادرات وواردات دول حوض النيل فى إجمالى الصادرات والواردات الأفريقية فقد بلغ إجمالى نسب الصادرات حوالى ٨,٥%، ٩,٤%، ٩,٢% من متوسط قيمة الصادرات الكلية الأفريقية خلال فترات الدراسة على الترتيب، كما بلغ إجمالى نسب الواردات حوالى ١١,٩%، ١٨,٩%، ١٩,٣% خلال نفس الفترات على الترتيب .

جدول(١-٥): اهم معايير اداء التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	اثيوبيا	اريتريا	السودان	الكونغو	اوغندا	بروندى	تنزانيا	رواندا	كينيا	مصر
١٩٩٥-١٩٩٩										
صافى الميزان التجارى	(٧٤٩,٣)	(٤٢٨,٩)	(٨٤٩,٧)	(٢٤٢,٢)	(٧٣٥,٩)	(٧٥,٤)	(٨٣٢,٦)	(٢٠٨,٣)	(١١٣٦,١)	(١٠١٦٦,٦)
معدل التغطية %	٣٩,٩	١١,٢	٤٣	٦١,٢	٤٣,٤	٥٠,٢	٤٤,٥	٢٨,٦	٦٣,٥	٣٢,٥
% إجمالى الصادرات من إجمالى الصادرات العالمية	٠,٠١	٠,٠٠١	٠,٠١٢	٠,٠٠٧	٠,٠١	٠,٠٠١	٠,٠١٢	٠,٠٠٢	٠,٠٣٦	٠,٠٩
% إجمالى الواردات من إجمالى الواردات العالمية	٠,٠٢٣	٠,٠٠٩	٠,٠٢٧	٠,٠١١	٠,٠٢٤	٠,٠٠٣	٠,٠٢٧	٠,٠٠٥	٠,٠٥٧	٠,٢٧٥
% إجمالى الصادرات من إجمالى الصادرات الأفريقية	٠,٤٣١	٠,٠٤٧	٠,٥٥٥	٠,٣٣٢	٠,٤٨٩	٠,٠٦٦	٠,٥٨	٠,٠٧٢	١,٧٢	٤,٢٥
% إجمالى الواردات من إجمالى الواردات الأفريقية	٠,٩٨٥	٠,٣٨٢	١,٢	٠,٤٩	١,٠٣	٠,١٢	١,١٩	٠,٢٣	٢,٤٦	١١,٩
الميل المتوسط للتصدير	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٦	٠,١
الميل المتوسط للاستيراد	٠,١٩	٠,٦٦	٠,١٧	٠,١١	٠,١٧	٠,١١	٠,٤٢	٠,٣٥	٠,٢٣	٠,٢
كفاءة أداء العمليات التجارية	٩	٤	٢٣	٥	١٣	٥	٩	٢	٢٢	٢٤
٢٠٠٠-٢٠٠٤										
صافى الميزان التجارى	(١٥١٦,٨)	(٤٠٣)	(٢٣٢,٦)	٦٤١,٢	(٩٣٣,٢)	(٩٦,٣)	(٩٣١,٣)	(١٧٨,٤)	(١٥٢٧,٩)	(٨٥٩٧,٢)
معدل التغطية %	٢٩,٢	٥,٦	٩٠,٩	٢١٤,٧	٣٧,٦	٣٥,٧	٥٢,٣	٣٠,٩	٥٨,٨	٤٧,٤
% إجمالى الصادرات من إجمالى الصادرات العالمية	٠,٠١	٠,٠٠٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠١	٠,٠١	٠,٠٠١	٠,٠٣	٠,١٢
% إجمالى الواردات من إجمالى الواردات العالمية	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٥	٠,٢٣
% إجمالى الصادرات من إجمالى الصادرات الأفريقية	٠,٣٧	٠,٠١	١,٤	٠,٧	٠,٣٣	٠,٠٣	٠,٦	٠,٠٥	١,٣	٤,٦
% إجمالى الواردات من إجمالى الواردات الأفريقية	١,٤	٠,٣	١,٦	٠,٣٦	٠,٩٥	٠,١	١,٢٤	٠,٢	٢,٤	١٠,٤
الميل المتوسط للتصدير	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٥	٠,١
الميل المتوسط للاستيراد	٠,٤٨	٠,٧٢	٠,١٢	٠,٠١	٠,١٥	٠,١٧	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٢٧	٠,٢
كفاءة أداء العمليات التجارية	٧	٤	٢٢	٥	١١	٣	٦	٢	٢٢	٢٧
٢٠٠٥-٢٠٠٨										
صافى الميزان التجارى	(٣٤٠٩,٦)	(٤٨٢,٨)	(٢٠٠٧,٨)	(٤٣٨,٧)	(١٤٠٤,٧)	(٢٧٦,٣)	(٢٤٠٥,٤)	(٣٦٣)	(٣٩٥٠)	(١٣٤٠٧,١)
معدل التغطية %	٢٩,٨	٢,٥	٧٥,٥	٨٤,٣	٤٨	١٧,٧	٤٣,٩	٢٩,٧	٤٧,٧	٥٦,٢
% إجمالى الصادرات من إجمالى الصادرات العالمية	٠,٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠١	٠,٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٣	٠,١٤
% إجمالى الواردات من إجمالى الواردات العالمية	٠,٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٦	٠,٢٥
% إجمالى الصادرات من إجمالى الصادرات الأفريقية	٠,٤	٠,٠٠٣	١,٧	٠,٦	٠,٣٥	٠,٠٢	٠,٥	٠,٠٤	٠,٩	٤,٧
% إجمالى الواردات من إجمالى الواردات الأفريقية	١,٦	٠,٢	٢,٦٥	٠,٩	٠,٨٧	٠,١٢	١,٣٨	٠,١٧	٢,٤٤	٩,٩
الميل المتوسط للتصدير	٠,٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٠١	٠,٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٣	٠,٢
الميل المتوسط للاستيراد	٠,٥٢	٠,٧٢	٠,١٥	٠,٠١	٠,٢٢	٠,٣٥	٠,٤٥	٠,٢٧	٠,٣٥	٠,٣
كفاءة أداء العمليات التجارية	٧	٥	١٩	٤	٨	٣	٦	٢	١٨	٤٤

بين الأقواس قيم سالبة

المصدر: جمعت وحسبت من: (3) www.AMF.org.ae. (2) world Bank. (1) www.Fao.org

- توضح قيم الميل المتوسط للتصدير (قيمة الصادرات الكلية إلى إجمالى الناتج المحلى) لكافة دول حوض النيل خلال فترات الدراسة مدى ضآلة حصيلة صادرات هذه الدول فى إجمالى ناتجها المحلى، وبصفة عامة يدل زيادة هذا المؤشر على مدى اعتماد الدولة على حصيلة صادراتها فى تنمية قطاعات اقتصادها القومى بينما يدل تناقصه على انخفاض حصيلة الصادرات فى إجمالى الناتج المحلى بما يعكس انخفاض قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية ، ويشير تزايد الميل المتوسط للاستيراد (قيمة الواردات الكلية إلى إجمالى الناتج المحلى) لكافة دول حوض النيل خلال فترات الدراسة إلى مدى اعتماد هذه الدول فى توفير احتياجاتها الاستهلاكية على العالم الخارجى .
- ويظهر مؤشر كفاءة أداء العمليات التجارية الكلية لدول حوض النيل تناقص نسبة كفاءة أداءها فى كافة دول حوض النيل باستثناء مصر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية، وخلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، ويدل تناقص هذه النسبة على تناقص كفاءة أداء المؤسسات والهيئات التصديرية داخل الدولة مما يستلزم ضرورة الاهتمام بالهيكل المؤسسى ومعالجة وإزالة كافة العقبات التى تعترض عمليات التبادل التجارى لهذه الدول، بينما يشير تزايد نسبة هذا المؤشر إلى تحسن فى كفاءة أداء المؤسسات والهيئات التصديرية بالدولة، وهو الأمر التى تعطى له مصر الأهمية القصوى فى إطار استراتيجية تنمية الصادرات المصرية حيث تسعى إلى حل المشاكل الإدارية والبيروقراطية والفنية والتسويقية التى تواجه الصادرات، والعمل على فتح أسواق جديدة ودخول مصدرين جدد إلى السوق العالمية، والعمل على توفير كافة التيسيرات الممكنة لإتاحة الفرصة الكاملة أمام المنتج المصرى فى أسواق الشريك التجارى .

١-٤-٢ معايير أداء التجارة الخارجية الزراعية لدول حوض النيل :

يتبين من البيانات الواردة بجدول (١-٦) ما يلى:

- حقق صافى الميزان التجارى الزراعى لإجمالى دول حوض النيل عجزاً خلال فترة الدراسة بصفة عامة قدر بحوالى ١,٥ مليار دولار خلال الفترة الأولى وحوالى ١,٩، ٢,٨ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، هذا وتحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى قيمة عجز ميزانها التجارى الزراعى والذى قدر بحوالى ٢,٩، ٢,٦، ٣,٢ مليار دولار خلال فترات الدراسة على الترتيب، تليها السودان والتى بلغ عجز ميزانها التجارى الزراعى حوالى ٦٢٣,٨ مليون دولار خلال الفترة الثالثة مقارنة بحوالى ٧٠ مليون دولار خلال الفترة الثانية، بينما حقق هذا المؤشر فائض قدر بحوالى ١٩٥,١ مليون دولار خلال الفترة الأولى.
- تحتل كينيا المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى معدل تغطية قيم صادراتها الزراعية لوارداتها الزراعية والذى قدر بحوالى ٢٨٥,١%، ٣٠٠,٤%، ٢٢٩,٦% خلال فترات الدراسة على الترتيب، ويعزى تزايد قيمة هذا المؤشر لانخفاض قيمة الواردات الزراعية الكينية مقارنة بقيم صادراتها الزراعية والذى يعكسه مؤشر صافى الميزان التجارى الزراعى والذى سجل فائضاً خلال فترات الدراسة.

جدول(١-٦): أهم معايير أداء التجارة الخارجية الزراعية لدول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	اثيوبيا	اريتريا	السودان	الكونغو	اوغندا	بروندى	تنزانيا	رواندا	كينيا	مصر
١٩٩٥-١٩٩٩										
صافى الميزان التجارى	٢١٩,٤	(٥٢)	١٩٥,١	(١٤١,٩)	٢٢٦,١	٣٥,٢	١٩٤,١	(١٩,٠١)	٧٦٥,٣	(٢٩٦٣,٩)
معدل التغطية %	٣٤٢,٩	٥,٩	١٦٦,٩	٣٨	٣١٣,٥	٢٢١	١٦٧,٣	٧١,٢	٢٨٥,١	١٦,١
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الزراعية العالمية	٠,٠٥٩	٠,٠٠١	٠,١١	٠,٠٢	٠,٠٧٥	٠,٠١٤	٠,١١	٠,٠١١	٠,٢٣	٠,١٣
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الزراعية العالمية	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٩	٠,٧٦
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الزراعية الأفريقية	١,٦٦	٠,٠٢	٣,١١	٠,٥٦	٢,١٢	٠,٤١	٣,١	٠,٣	٦,٦	٣,٦
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الزراعية الأفريقية	٠,٠٥٨	٠,٢٧	١,٤١	١,١١	٠,٥١	٠,١٤	١,٣٩	٠,٣٢	٢,٠١	١٧,١
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الكلية للدولة	٨٢,٨	٦,١	٧٦	٢٢,٨	٥٨,٩	٨٤,٦	٧٢,٢	٥٦,٣	٥٩,٦	١١,٦
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الكلية للدولة	٩,٦	١١,٥	١٩,٦	٣٦,٦	٨,١	١٩,٢	١٩,٢	٢٢,٦	١٣,٣	٢٣,٥
٢٠٠٠-٢٠٠٤										
صافى الميزان التجارى	١٢٦,٩	(٨٧,٧)	(٧٠)	(٢١٢,٩)	١٣٧,٩	٠,١٣	٧٧,٤	(١١,٢)	٧٤٣,٣	(٢٦١١,٩)
معدل التغطية %	١٥٣,٣	١,٧	٨٥,٦	١٢,١	٢٥٧,٢	١٠٠,٥	١٢٣,٧	٧٤	٣٠٠,٤	٢٤,٢
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الزراعية العالمية	٠,٠٧	٠,٠٠٠٣	٠,٠٨	٠,٠٠٦	٠,٠٤٧	٠,٠٠٦	٠,٠٨٤	٠,٠٠٧	٠,١٩	٠,١٧
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الزراعية العالمية	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٦٨
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الزراعية الأفريقية	٢,٣	٠,٠١	٢,٦	٠,١٨	١,٤١	٠,١٨	٢,٥٢	٠,١٩	٥,٩	١٥,٢
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الزراعية الأفريقية	١,٠٣	٠,٣٩	٢,١١	١,٠٥	٠,٣٨	٠,١٢	١,٤٢	٠,١٩	١,٦١	١٤,٩
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الكلية للدولة	٥٨,٤	٦,٣	١٨,٠	٢,٤	٤٠,١	٥٣,٦	٣٩,٦	٣٩,٩	٥١,١	١٠,٨
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الكلية للدولة	١١,١	٢٠,٩	١٩,١	٤٣,٣	٥,٩	١٩,١	١٦,٨	١٦,٦	١٠,٠	٢١,١
٢٠٠٥-٢٠٠٨										
صافى الميزان التجارى	٣٨٢	(٨٥,٣)	(٦٢٣,٨)	(٤٣٩)	١٠١,٨	(٣٠,٩)	٣٤,٥	(١٣,٧)	١٠٥١,٧	(٣١٧٢,٩)
معدل التغطية %	١٧١,٢	٢,٤	٤٠,٣	٨,١	١٢٤,٦	٦٢,٥	١٠٦,٤	٨٤,٣	٢٢٩,٦	٢٨,٣
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الزراعية العالمية	٠,١٢	٠,٠٠٠٣	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٠١	٠,٠٨	٠,٠١	٠,٢٥	٠,١٧
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الزراعية العالمية	٠,٠٧	٠,٠١	٠,١٤	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٠١	٠,١١	٠,٥٧
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الزراعية الأفريقية	٣,٩٥	٠,٠١	١,٨١	٠,١٧	٢,٢	٠,٢٢	٢,٤٦	٠,٣٢	٨,٠٢	٥,٤
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الزراعية الأفريقية	١,٤٥	٠,٢٤	٢,٨	١,٣	١,١٢	٠,٢٢	١,٤٦	٠,٢٤	٢,١٩	١١,٩
% لإجمالى الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات الكلية للدولة	٦٣,٦	١٦,٩	٦,٨	١,٦	٣٩,٧	٨٧	٣٠,٤	٤٧,٩	٥١,٧	٧,٣
% لإجمالى الواردات الزراعية من إجمالى الواردات الكلية للدولة	١١,١	١٧,٦	١٢,٨	١٧,١	١٥,٣	٢٤,٦	١٢,٥	١٦,٩	١٠,٧	١٤,٥

٠٠ أقل من ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من: (1) www.Fao.org

(2) un comtrade

- بلغ إجمالى متوسطات نسب الصادرات الزراعية لكافة دول حوض النيل حوالى ٠,٧٦% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية العالمية خلال الفترة الأولى للدراسة، وحوالى ٠,٦٦%، ٠,٧٨% خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، كما بلغ إجمالى متوسطات نسب الواردات الزراعية لكافة دول حوض النيل حوالى ١,١%، ١,٠٧%، ١,١% خلال فترات الدراسة على الترتيب، وهو ما يشير إلى ضآلة حجم التجارة الخارجية الزراعية لهذه الدول فى إجمالى التجارة الخارجية الزراعية العالمية.
- تزايد إجمالى نسب الصادرات الزراعية لدول حوض النيل فى إجمالى الصادرات الزراعية الأفريقية من حوالى ٢١,٥% خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٣٠,٥%، ٢٤,٦% خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، بينما بلغت نسب الواردات الزراعية لهذه الدول فى إجمالى الواردات الزراعية الأفريقية حوالى ٢٤,٣%، ٢٣,٢%، ٢٢,٩% خلال فترات الدراسة على الترتيب .
- تعتبر الصادرات الزراعية مكون هام من مكونات هيكل الصادرات الكلية لكل من إثيوبيا والسودان وبروندى حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة هذه الصادرات فى إجمالى قيمة الصادرات الكلية لتلك الدول حوالى ٨٢,٨%، ٧٦%، ٨٤,٦% خلال الفترة الأولى على الترتيب، بينما اعتبرت مكون هام من هيكل الصادرات الكلية لكل من إثيوبيا وبروندى إذ بلغت أهميتها النسبية حوالى ٥٨,٤%، ٥٣,٦% على الترتيب خلال الفترة الثانية، وحوالى ٦٣,٦%، ٨٧% على الترتيب خلال الفترة الثالثة، وفيما يتعلق بنسبة قيمة الواردات الزراعية فى إجمالى الواردات الكلية لدول حوض النيل فقد قدر أقصى نسبة لهذه القيمة خلال الفترة الأولى لكل من الكونغو ٣٦,٦%، ولمصر ٢٣,٥%، وخلال الفترة الثانية ٤٣,٣%، ٢١,١% لكل منهما على الترتيب، بينما قدرت أقصى نسبة لهذه القيمة خلال الفترة الثالثة حوالى ٢٤,٦% لبروندى .

الفصل الثانى

الإمكانيات المتاحة للتبادل التجارى الزراعى

بين مصر ودول حوض النيل

تمهيد :

ترتبط مصر بعلاقات اقتصادية تاريخية مع العديد من دول حوض النيل وخاصة السودان، إلا أن هذه العلاقات الاقتصادية لم تصل بعد إلى الحد الذى يتولد معه خلق لمصالح اقتصادية مشتركة يمكن أن تساهم فى تدعيم العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، ويستهدف هذا الفصل التعرف على الإمكانيات المتاحة للتبادل الزراعى بين مصر وهذه الدول، وذلك من خلال دراسة الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية لهذه الدول حتى يتسنى تحديد أهم المجموعات السلعية ذات العجز أو الفائض، ومن ثم إيجاد السبل المثلى لزيادة التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول، كما يتناول هذا الفصل دراسة كل من الاحتياجات الاستيرادية لأهم دول حوض النيل (إثيوبيا – كينيا – السودان باعتبارهم أهم الدول للصادرات والواردات المصرية من بين دول حوض النيل) من أهم سلع المجموعات الغذائية، والإمكانيات التصديرية لهذه الدول من أهم السلع حتى يمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات، وكذلك الإمكانيات المتاحة للصادرات المصرية الزراعية فى نفس هذه الأسواق .

٢-١ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل :

توضح البيانات الواردة بجدول (٢-١) هيكل الصادرات والواردات للمجموعات السلعية الزراعية لدول حوض النيل (باستثناء مصر) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، وجود عجز مستمر خلال فترة الدراسة لكافة المجموعات السلعية الزراعية باستثناء مجموعتى الخضروات والفاكهة، حيث تزايد قيمة عجز الميزان السلعى لمجموعة الحبوب من حوالى ١,٨ مليار دولار خلال الفترة الأولى للدراسة إلى حوالى ٢,٠، ٢,٨ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، وبالرغم من تناقص قيمة عجز الميزان السلعى لمجموعة الزيوت النباتية من حوالى ٧٩٣,٥ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٦-٣,٦ مليون دولار خلال الفترة الثانية، إلا أن هذا العجز تزايد لحوالى ١,٢ مليار دولار خلال الفترة الثالثة، وتزايد قيمة عجز الميزان السلعى لمجموعة السكر الخام من حوالى ١٧٠,٧ مليون دولار خلال الفترة الثانية إلى حوالى ٤٤٥,٥ مليون دولار خلال الفترة الثالثة، كما تزايد عجز الميزان السلعى لكل من مجموعة اللحوم، والألبان، والبقوليات، بينما تناقص عجز الميزان السلعى لمجموعة الدهون الحيوانية، من ناحية أخرى حققت مجموعة كل من الخضروات والفاكهة والبذور الزيتية فائض فى موازينهم السلعية خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة .

مما سبق يتضح أن مجموعة الحبوب والزيوت النباتية والسكر الخام تعد أهم المجموعات السلعية الغذائية التى تحقق عجز فى ميزانها السلعى، تليها مجموعة اللحوم ، والألبان، والبقوليات، بينما مجموعة كل من الخضروات والفاكهة والبذور الزيتية تعد أهم المجموعات السلعية ذات الفائض فى ميزانها السلعى.

جدول (٢-١) : الميزان السلعى الزراعى لدول حوض النيل* خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	١٩٩٥-١٩٩٩			٢٠٠٠-٢٠٠٤			٢٠٠٥.٢٠٠٨		
	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان السلعى (مليون دولار)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان السلعى (مليون دولار)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان السلعى (مليون دولار)
الحبوب	١٧١,٦	٢٠١٣,٢	(١٨٤١,٦)	٢١٨,٢	٢٢٢١,١	(٢٠٠٢,٩)	٤٣٦,٢	٣٢٨٤,٥	(٢٨٤٨,٣)
البقوليات	٤٥,٣	١٤٥,٣	(١٠٠)	٥٥,٥	٢١٣,٦	(١٥٨,١)	١٣٣,٩	٣٢٢,٥	(١٨٨,٦)
الخضروات والفاكهة	٢١٦,٩	٢٧٩,٦	(٦٢,٧)	٥٣٩,٩	٣٦٣,٤	١٧٦,٥	٩٧٥,١	٥٥٨,٣	٤١٦,٨
البذور الزيتية	٤٦,٧	٨٧,١	(٤٠,٤)	١٤٥,٦	١٣٣,٩	١١,٧	٣٤٦,٩	٣١١,٢	٣٥,٧
الزيوت النباتية	٨١,٩	٨٧٥,٤	(٧٩٣,٥)	٥٦,٨	٦٦٠,٤	(٦٠٣,٦)	١٠٠,١	١٢٧٩,٩	(١١٧٩,٨)
دهون حيوانية	٠,١	٤٥,٨	(٤٥,٧)	١٩,١	١٩,٨	(٠,٧)	٠,١	٠,٧	(٠,٦)
اللحوم	٣٤,٣	٢١٩,٤	(١٨٥,١)	٢٨,١	٢٢٦,٨	(١٩٨,٧)	٣٨,١	٤٧٨,١	(٤٤٠)
الألبان	١٠,١	٢٢٣,٦	(٢١٣,٥)	١٢,٩	٢٠٥,٦	(١٩٢,٧)	٤٦,٩	٢٩٩,٦	(٢٥٢,٧)
السكر الخام	٥٦,٩	٤١٨,١	(٣٦١,٢)	٦٣,٢	٢٣٣,٩	(١٧٠,٧)	١٠٥,٤	٥٥٠,٩	(٤٤٥,٥)
سلع زراعية أخرى	٢٩٩٨,١٣	٨٢٣,٩٥	٢١٧٤,١٨	٢٣١١,٨	١٠٨٠,٥٦	١٢٣١,٢٤	٣٥٢٥,٨	١٤١٨,٤	٢١٠٧,٤
الإجمالى	٣٦٦١,٩٣	٥١٣١,٤٥	(١٤٦٩,٥٢)	٣٤٥١,١	٥٣٥٩,٠٦	(١٩٠٧,٩٦)	٥٧٠٨,٥	٨٥٠٤,١	(٢٧٩٥,٦)

* لا تتضمن مصر .

المصدر: جمعت وحسبت من (1) www. Fao. Org .

٢-٢ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية لأهم دول حوض النيل:

يستهدف هذا الجزء التعرف بصفة عامة على هيكل الواردات والصادرات الزراعية لكل من اثيوبيا والسودان وكينيا وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، حتى يتسنى تحديد سلع الاستيراد وسلع التصدير لهذه الدول. وسوف يتم لاحقاً دراسة كمية الاحتياجات الاستيرادية من السلع الزراعية والتى تمثل مجموعة الواردات الزراعية، وكذلك دراسة إمكانيات هذه الدول التصديرية والتى تمثل مجموعة الصادرات الزراعية.

٢-٢-١ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية الاثيوبية:

تشير البيانات الواردة بجدول (٢-٢) إلى هيكل الصادرات والواردات الزراعية الأثيوبية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ والذى يتضح منه بصفة عامة تركز واردات أثيوبيا الزراعية خلال فترة الدراسة فى سلع مجموعتى الحبوب والزيوت النباتية ثم مجموعة السكر الخام بينما تتركز صادراتها الزراعية فى سلع مجموعة البقولبات والخضر والفاكهة والبذور الزيتية والبن الأخضر .

جدول (٢-٢): الواردات والصادرات الزراعية الأثيوبية لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	كمية الواردات بالألف طن			كمية الصادرات بالألف طن		
	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨
مجموعة الحبوب	٥٢١,٧	١٠٨٣,٤	٧٤٣,٦	٢٢,٨	٢٤,٧	١٦,١
مجموعة البقوليات	٥,١	١٧,٦	٤٦,٢	٢٥,٥	٥٧,٨	١٣٦
مجموعة الخضر والفاكهة	٧,٢	٢٣,٦	٥٧,٢	٤٢,١	٢,٥	١٧٨,٦
مجموعة البذور الزيتية	٠,١	١,٦	٩,٦	٢١,٥	٧٢,٣	٢١٤,٨
مجموعة الزيوت النباتية	٤٥,١	٦٨,٦	١٠٧,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٨
مجموعة اللحوم	٠,٠١	٠,١	٠,١	١,٥	١,٩	٦,٢
مجموعة الألبان	١٢,٩	١٢,٤	١٣,٩	٠,٠١	٠,٤	٤,٣
مجموعة السكر الخام	٢٢,٥	٢٢,٩	٦٩,٤	٠,٣	٥٠,٥	١٦,٩
سلع زراعية أخرى						
الشاى	٠,٢	٠,٣	٠,٠٣	٠,٢	١,١	٠,٩
البن الأخضر	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١	١٠٥,٩	١١٥,٢	٦٨,١

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) www. Fao. Org
(2) un comtrade .

٢-٢-٢ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية السودانية:

تشير البيانات الواردة بجدول (٢-٣) إلى هيكل الصادرات والواردات الزراعية السودانية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، والذى يتبين منه تركز واردات السودان الزراعية فى سلع مجموعة الحبوب، والبقوليات، والزيوت النباتية والشاى والبن الأخضر، بينما تتركز صادراتها الزراعية فى سلع مجموعة البذور الزيتية فقط .

جدول (٢-٣): الواردات والصادرات الزراعية السودانية لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	كمية الواردات بالألف طن			كمية الصادرات بالألف طن		
	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨
مجموعة الحبوب	٥٧٠,١	١٢٥٧,١	١٨٧٦,٩	١٧٥,١	٢٥,٩	٤٢,٢
مجموعة البقوليات	٢٣,٩	٤٤,٧	١٠٨,٢	٠,٦	٠,٣	٠,٥
مجموعة الخضر والفاكهة	٣٢,٣	٧٢,٩	٨٧,٦	٥٩,٣	٨٢,٣	٤١,٢
مجموعة البذور الزيتية	٠,٣	٢,٩	٥,١	١٨٨,٢	٢٣٠,٧	١٧٠,٥
مجموعة الزيوت النباتية	٦٣,٣	١٠٦,٦	١٤٦	٢٧,١	٥,٨	٠,١
مجموعة اللحوم	٠,٤	٠,٢	٠,٧	١١,٢	٧,٥	٣,٦
مجموعة الألبان	٣٩,١	٨٠,٩	٢٢٦,٣	١٨٨,٣	٢٣١,١	١٧٠,٥
مجموعة السكر الخام	٢,٠	٤٨,٠	٣٤٧,٩	١٠٦,٨	٦٤,٣	٢٥,٢
سلع زراعية أخرى						
الشاى	٢٢,٤	٢١,٣	١٤,١	-	٠,٠٤	-
البن الأخضر	٧,١	١٢,٣	٢٤,٩	٠,٠٣	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) www. Fao. Org
(2) un comtrade .

٢-٢-٣ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية الكينية:

تشير البيانات الواردة بجدول (٢-٤) إلى هيكل الصادرات والواردات الزراعية الكينية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، والذى يتضح منه تركز واردات كينيا الزراعية فى سلع مجموعة الحبوب، والبقوليات، والزيوت النباتية والبذور الزيتية ، بينما تعتمد صادراتها الزراعية على سلع مجموعة الخضر والفاكهة والشاى والبن الأخضر .

جدول (٢-٤): الواردات والصادرات الزراعية الكينية لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	كمية الواردات بالألف طن			كمية الصادرات بالألف طن		
	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨
مجموعة الحبوب	٨٢٩,٩	٩٣١,٥	١٠٣٣,٥	١٢٩,٨	١٩,٣	٣٠,٨
مجموعة البقوليات	١٢,٧	١٧,٠	٨٦,٣	٣٩,٦	٧,٥	١٦,١
مجموعة الخضر والفاكهة	٢١,١	٢٩,٤	١١٩,٣	١٦٥,٧	١٨١,١	٢٣٧,١
مجموعة البذور الزيتية	٣,٤	٧,٧	٣٨,٢	٢,٨	٣,٩	١١,٢
مجموعة الزيوت النباتية	٢٣٢,٩	٣١٠,٢	٤٥٠,٧	٣٤,٩	٣٤,٧	٤٧,١
مجموعة اللحوم	٠,٥	٠,٣	٠,٦	١,١	١,١	٢,٢
مجموعة الألبان	١٧,١	١٥,٥	١٢,٩	١١,٢	٤,٥	٣١,٨
مجموعة السكر الخام						
سلع زراعية أخرى						
الشاى	٠,٤	٥,٨	١٠,٦	٢٤٥,٨	٢٥٨,٢	٣٤٩,١
البن الأخضر	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,١	٧٨,٤	٥٥,٥	٤٩,٣

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) www. Fao. Org
(2) un comtrade .

٢-٣ الاحتياجات الاستيرادية الزراعية لأهم دول حوض النيل:

يتناول هذا الجزء دراسة الاحتياجات الاستيرادية لأهم دول حوض النيل خلال فترة الدراسة وذلك بهدف معرفة الإمكانيات المتاحة للصادرات الزراعية المصرية للمساهمة فى تلبية بعض من هذه الاحتياجات مما يترتب عليه تنشيط للتبادل التجارى المصرى وهذه الدول .

وتشير البيانات الواردة بجدول (٢-٥) إلى الاحتياجات الاستيرادية لأهم سلع المجموعات الغذائية لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا (أهم الأسواق التجارية للصادرات والواردات المصرية من بين دول حوض النيل) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ حيث يتضح ما يلى:

مجموعة الحبوب :

(١) يحتل القمح المرتبة الأولى لواردات إثيوبيا من الحبوب بمتوسط قدر بحوالى ٦٨٩,٩ ألف طن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، يليه الذرة الشامى بمتوسط قدر بحوالى ٢٧,١ ألف طن خلال نفس الفترة، ثم الذرة الرفيعة والأرز بمتوسطات قدرت بحوالى ٢٣,٢ ، ١١,٢ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة.

(٢) يحتل القمح المرتبة الأولى لواردات السودان من الحبوب بمتوسط قدر بحوالى ٩٠٥,٧ ألف طن خلال فترة الدراسة، يليه الذرة الرفيعة، الذرة الشامى، الأرز بمتوسطات قدرت بحوالى ١٠٤,٥ ، ٣٤,٩ ، ٣٤,٥ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة.

(٣) يحتل القمح المرتبة الأولى لواردات كينيا من الحبوب بمتوسط قدر بحوالى ٥٢٩,٥ ألف طن خلال فترة الدراسة، يليه الذرة الشامى، الأرز ، الذرة الرفيعة بمتوسطات قدرت بحوالى ٢١٧,٦ ، ٩٠,٩ ، ٦,٧ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة.

مما سبق يتضح أن القمح والذرة الشامى تشكل أهم واردات مجموعة الحبوب لهذه الدول، وبالتالى فإن فرصة السلع الزراعية المصرية لتلبية بعض من هذه الاحتياجات تعد ضئيلة جداً نظراً لكون مصر مستورد لهذه السلع، إلا أن هناك إمكانية لتحقيق تبادل تجارى لمصر كدولة مصدرة وهذه الدول كمستوردين بالنسبة للأرز فقط .

مجموعة البقوليات :

(١) يعتبر الفول الجاف والعدس أهم واردات مجموعة البقوليات خلال فترة الدراسة لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا حيث يحتل العدس المرتبة الأولى بين واردات مجموعة البقوليات لإثيوبيا خلال فترة الدراسة يليه الفول الجاف، حيث قدر متوسطات هذه الواردات بحوالى ٩,٣، ٣,٤ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة .

(٢) يحتل العدس المرتبة الأولى أيضاً بين واردات مجموعة البقوليات للسودان خلال فترة الدراسة يليه الفول الجاف، حيث قدر متوسطات هذه الواردات بحوالى ٢٥,٩، ٦,٧ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة .

(٣) يحتل الفول الجاف المرتبة الأولى بين واردات مجموعة البقوليات لكينيا خلال فترة الدراسة يليه العدس، حيث قدر متوسطات هذه الواردات بحوالى ١٦,٩، ١,٧ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة .

جدول (٢-٥): الاحتياجات الاستيرادية لأهم دول حوض النيل من أهم سلع المجموعات الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

بالطن

البيان	إثيوبيا			السودان			كينيا		
	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨
مجموعة الحبوب									
القمح	٤٠٠٩٤٠	١٠٠٦٠٢٥	٦٦٢٨٦٣	٢٥٧٧٠٧,٨	٩٧٩٠٢٣	١٤٨٠٥٠٣	٤٣٧٣٧٤,٤	٥٣٨٧٨٤	٦١٢٢٠٥,٣
الذرة الشامى	٢٧٣٦٠	١٢٩٤٦	٤٠٨٧٣	٣٦٠٠,٤	٤٤٣٦٦,٨	٥٧٠٢٠,٧	٣١٨٠٢٩	٢١٦٤٠٧	١١٨٢٥٦
الأرز	٢٥٨٧,٢	٧٦٩٩,٨	٢٣٣٧٤,٣	٧٨٩٤,٦	١٦٤٦٠	٧٩٢٥٧,٧	٣٠١٢٩	١١٠٦٣٨	١٣٢١٤٤
الذرة الرفيعة	٥١٨٧١	١٠٩٨٤	٦٨٠٥,٧	٥٤٩٩,٦	٦٩٦٧٨,٤	٢٣٨٣٨٢,٣	١١٦٧,٨	٤٣٠,٤	١٨٤٨٥
مجموعة البقوليات									
الفول الجاف	٨٢٣	٣٣٣٢,٨	٥٩٤٧	٦٨٨١,٣	٤٣٩٩	٨٧٦٠,٧	٧٨٨٠,٦	٣٣٤٧,٢	٣٩٦٩٣
العدس	٨٩٢,٥	٥٨١٦,٨	٢١١٥٣,٣	١٠٩٠٩,٤	٢٠٢٨٧,٤	٤٦٥٤٤	١٣٧٥,٦	٢٧٧٠,٤	٩٨٦,٧
مجموعة الخضروات والفاكهة									
الثوم	-	٤	٣٩	٢	٨٢٠,٢	٢٣٥٥,٣	٨١,٢	٦٧٧,٦	١٢٥٠
البصل	٦	-	٤٨,٣	-	٧٠٣,٣	١٠٩٧	١٣٣,٨	٣٧,٨	٢٨٧٨,٧
البطاطس	٢١٢,٥	٣,٠	١٤,٧	٢٥٦,٢	٨٦٧,٢	٤٥٠٢,٣	٢٧,٢	١,٤	٦
الطماطم	١٧	٢,٠	١,٧	-	٤ز٣٢	٢٠٧,٧	١٥	٧,٦	١٨٢٣,٣
البلح	٣٥٤,٤	١٠٤٩,٢	١٥٣٩	٧٤٥,٨	٦٤١,٦	٩٤١,٣	٤٣٩,٦	٦٨٩	١٢٨٦
العنب	٢	٢,٦	٢٠,٧	٢٣,٦	٤٦٥,٦	١٨٧٨			
البرتقال	٧٢,٥	٨	١٠٠,٧	٨	٤٦٥,٤	٦١٣٢	٥٤٦,٦	١٠٤٩,٤	١٥٢٦
مجموعة البذور الزيتية									
فول سودانى مقشر	-	-	١,٣	٠	٠	٠	١٦٠	٣٤٢,٤	٧٣٨٥,٣
مجموعة الزيوت النباتية									
زيت الصويا	٩٥٠٠	١٨٢٦٢	١٤١٨٣	٥٨٦,٢	١٩٠٦,٦	٣٨٠٧,٣	٢١٦١,٤	١٢٠٧٨,٢	٥٨٠٩,٧
زيت النخيل	١٦٨٥٠	٢٠٦٠٥	٤٦٩٦٥	٢٦٧٩٧	٣٨٢٢٢	٩٢٣٠٠	١٩٧٨٧٦,٦	٢٧٣٣٥١	٤١٣٠٢٢,٧
مجموعة السكر الخام	١٩٥٤٢	١٩٣٦٧,٦	١٢٠٧٧,٣	٦٨٧	٢٤٢٩,٢	٢٤٠٥٤٧	٤٠,٨٢٨	٨٩٦٠٣,٢	١٣٩٦٨٣
سلع زراعية أخرى									
بطاطس مجمدة	٣٨	١٥	٣٢	٤٩	٥١,٤	٢٠٨,٣	٣,٢	٣,٨	٣٦,٧
خضروات مجمدة	٣٨,٥	٢٨٣٢,٦	٢٣٥١,٣	١,٣	١٨٤,٢	١٠٨٩	٥٢٩,٨	٥٤١,٦	٥٧
عسل أسود	٠,٨	٨,٦	٢٥	٠,٢	١,٤	٢٩	٠,٦	٣,٦	٦٣٩٤

* لجمالى اللحوم (لحوم حمراء ودواجن) بالسودان وكينيا .

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) www. Fao. Org
(2) un comtrade .

مما سبق يتضح أن العدس والفول الجاف أهم واردات مجموعة البقوليات لهذه الدول ولمصر أيضاً، وبالتالى لا يوجد إمكانية لتحقيق تبادل تجارى بين مصر وهذه الدول فى تلك السلع .

مجموعة الخضروات والفاكهة :

(١) يحتل البلح المرتبة الأولى بين واردات مجموعة الخضر والفاكهة لإثيوبيا خلال فترة الدراسة تليه البطاطس والبرتقال، حيث قدر متوسطات هذه الواردات بحوالى ٩٨١، ٧٦,٧، ٦٠,٤ طن على الترتيب خلال فترة الدراسة.

(٢) يحتل البرتقال المرتبة الأولى بين واردات مجموعة الخضر والفاكهة للسودان خلال فترة الدراسة تليه البطاطس والثوم والعنب، حيث قدر متوسطات هذه الواردات بحوالى ٢٢٠١,٨، ١٨٧٥,٢، ١٠٥٩، ٧٨٩ طن على الترتيب خلال فترة الدراسة .

(٣) يحتل البصل المرتبة الأولى بين واردات مجموعة الخضر والفاكهة لكينيا خلال فترة الدراسة تليه الطماطم والبرتقال والبلح، حيث قدر متوسطات كميات هذه الواردات بحوالى ١٠١٦,٨، ٦١٥٠,٣٠، ١٠٤٠,٧، ٨٠٤,٩ طن على الترتيب خلال فترة الدراسة .

مما سبق يتضح وجود فرص لتحقيق تبادل تجارى للصادرات الزراعية المصرية من هذه السلع فى هذه الأسواق، إلا أن الأمر يتطلب التعرف على أهم المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على الصادرات المصرية فى هذه الأسواق وهو ما سوف يتم تناوله لاحقاً بالدراسة .

مجموعة البذور الزيتية :

قدر متوسط كمية واردات الفول السودانى المقشر بكينيا بحوالى ٢,٦ ألف طن خلال فترة الدراسة، بينما لم تتواجد واردات للسودان من هذه السلعة خلال فترة الدراسة وكذلك إثيوبيا باستثناء كمية ضئيلة قدرت بحوالى ١,٣ طن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ .

مما سبق يتضح وجود إمكانية لتحقيق تبادل تجارى بين مصر وكينيا فى هذه السلعة، وذلك بعد التعرف على أهم المتغيرات المتوقع تأثيرها على صادرات مصر من الفول السودانى المقشر بهذا السوق، وهو ما سوف يتم تناوله لاحقاً بالدراسة أيضاً .

مجموعة الزيوت النباتية :

يعتبر زيت الصويا وزيت النخيل أهم واردات الزيوت النباتية خلال فترة الدراسة لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا حيث يحتل زيت النخيل المرتبة الأولى بين واردات مجموعة الزيوت النباتية يليه زيت الصويا للدول محل الدراسة حيث قدر متوسط كمية واردات زيت النخيل خلال فترة الدراسة بحوالى ٢٨,١، ٥٢,٤، ٢٩٤,٨ ألف طن لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا على الترتيب، بينما بلغ متوسط كمية واردات زيت الصويا لهذه الدول خلال فترة الدراسة بحوالى ١٣,٩، ٢,١، ٦,٧ ألف طن على الترتيب .

مما سبق يتضح أن زيوت النخيل والصويا أهم واردات مجموعة الزيوت النباتية لهذه الدول ولمصر أيضاً، وبالتالى لا يوجد إمكانية لتحقيق تبادل تجارى بين مصر وهذه الدول فى تلك السلع.

مجموعة السكر الخام :

بلغ متوسط كمية واردات السكر الخام بحوالى ١٦,٩، ٨١,٢ ، ٩٠,٠٤ ألف طن لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا على الترتيب خلال فترة الدراسة .

مما سبق يتضح عدم إمكانية تحقيق تبادل تجارى بين مصر وهذه الدول فى تلك السلعة .

سلع زراعية أخرى:

تحتل الخضروات المجمدة المرتبة الأولى بين أهم واردات هذه الدول من السلع الزراعية المصنعة حيث بلغ متوسط كميتها حوالى ١,٧ ألف طن لإثيوبيا ، ٤٢٤,٨ طن للسودان، ٣٧٦,١ طن لكينيا خلال فترة الدراسة، تليها البطاطس المجمدة والعسل الأسود حيث قدر متوسط واردات إثيوبيا منها بحوالى ٢٨,٣، ١١,٥ طن على الترتيب خلال فترة الدراسة، وحوالى ١٠٢,٩، ١٠,٢ طن على الترتيب للسودان، وحوالى ١٤,٦، ٢١٣٢ طن على الترتيب لكينيا.

ويشير ذلك إلى إمكانية تحقيق تبادل تجارى بين مصر وهذه الدول فى هذه السلع وخاصة الخضروات المجمدة .

٢-٤ الإمكانيات التصديرية الزراعية لأهم دول حوض النيل :

يستهدف هذا الجزء التعرف على الصادرات الزراعية الرئيسية لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا، والتى يمكن أن تستوردها مصر من هذه الدول بغض النظر عن بقية الصادرات الزراعية لهذه الدول.

٢-٤-١ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق الإثيوبى :

تتركز الصادرات الزراعية الإثيوبية فى سلع مجموعة البقوليات والخضر والفاكهة والبذور الزيتية والبن الأخضر وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ - جدول (٢-٧).

هذا وتعتبر مصر من الدول المستوردة لسلع مجموعة البقوليات خاصة الفول الجاف والعدس، ومجموعة البذور الزيتية والبن الأخضر، ومن ثم سوف يتم التعرف على الإمكانيات المتاحة لصادرات إثيوبيا من هذه السلع حتى يتسنى تعزيز التبادل التجارى بينهما، ويوضح جدول (٢-٧) الإمكانيات المتاحة لسلع هذه المجموعات والذى يتبين منه ما يلى:

- تعتمد صادرات مجموعة البقوليات على الفول الجاف بصفة رئيسية، والتى قدرت بحوالى ٢٥,٤، ٣٤,٤، ٣٢ ألف طن خلال فترات الدراسة على الترتيب، وبالرغم من تزايد الطاقة الإنتاجية لهذا المحصول إلا أن نسبة الصادرات من إجمالى الإنتاج المحلى تناقصت تدريجياً من حوالى ٢٨,١% خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢٢,٨% خلال الفترة الثانية، وحوالى ١٦,٧% خلال الفترة الثالثة، هذا وقد شكلت الصادرات الإثيوبية من الفول الجاف حوالى ٠,٢% من إجمالى واردات مصر من هذا المحصول خلال الفترة الثانية للدراسة وحوالى ٣,٩% خلال الفترة الثالثة، بينما لم يكن هناك أى صادرات لإثيوبيا من هذا المحصول لمصر خلال الفترة الأولى .

إنتاج كينيا من الشاى على الترتيب خلال فترات الدراسة، كما بلغت صادرات البن الأخضر الكينى حوالى ٩٠,٤%، ٩٠,١%، ٩٥,٩% من إجمالى إنتاجها من البن على الترتيب خلال فترات الدراسة، هذا ويبلغ النصيب السوقى لصادرات كينيا من الشاى فى إجمالى واردات مصر منه حوالى ٥٧,٤%، ٨٥,٩%، ٨٣,٧% على الترتيب خلال فترات الدراسة، بينما لم تتجاوز صادرات كينيا من البن الأخضر إلى مصر ٠,٥% من إجمالى وارداتها منه خلال فترة الدراسة، وبالتالى فإن هناك إمكانية لزيادة التبادل التجارى بين مصر وكينيا فى مجال تجارة الشاى .

٢-٥ الإمكانيات المتاحة للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول حوض النيل:

يستهدف هذا الجزء التعرف على الإمكانيات المتاحة لصادرات مصر الزراعية فى أسواق كل من إثيوبيا والسودان وكينيا وذلك من خلال دراسة الأنصبة السوقية لصادرات مصر الزراعية فى هذه الأسواق، مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك تشابه فى صادرات هذه الدول وصادرات مصر خاصة مجموعة الخضر والفاكهة، والتعرف على أهم المتغيرات التى تؤثر على هذه الصادرات فى تلك الأسواق. هذا وقد تم تحديد السلع (الصادرات الزراعية المصرية) بناءً على كمية واردات الأسواق محل الدراسة، وعلى هذا الأساس تم تحديد دراسة الأرز، والبصل، والفول السودانى المقشر فى السوق الكينى حيث تزيد كمية واردات كينيا من هذه السلع مقارنة بكمية واردات إثيوبيا والسودان من نفس السلع ، جدول (٢-٥) ، والبلح فى السوق الإثيوبى، والبرتقال فى السوق السودانى.

٢-٥-١ الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول حوض النيل :

يتبين من البيانات الواردة بجدول (٢-١٠) مايلى :

- **النصيب السوقى لصادرات البلح المصرى فى السوق الإثيوبى:**

تزايدت كمية واردات إثيوبيا من البلح خلال فترة الدراسة، إلا أنه لم تتواجد صادرات للبلح المصرى فى هذا السوق باستثناء الفترة الثالثة للدراسة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ حيث قدرت كمية الصادرات بحوالى ٧٥ طن، وبنصيب سوقى بلغ حوالى ٤,٨% من متوسط واردات إثيوبيا من البلح .

- **النصيب السوقى لصادرات البرتقال المصرى فى السوق السودانى:**

تزايدت كمية واردات السودان من البرتقال خلال فترة الدراسة، كما تزايدت كمية الصادرات المصرية من البرتقال إلى هذا السوق من حوالى ٣٩٥ طن خلال الفترة الثانية إلى حوالى ٥٩٤١ طن خلال الفترة الثالثة، وبنصيب سوقى بلغ حوالى ٨٤,٩%، ٩٦,٩% من متوسط واردات السودان من البرتقال .

- **النصيب السوقى لأهم الصادرات الزراعية المصرية فى السوق الكينى :**

تزايدت كمية الصادرات المصرية من الأرز إلى السوق الكينى من حوالى ٣,١ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٦,٩، ١٤,٩ ألف طن خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب وبنصيب

مجموعة السكر الخام :

بلغ متوسط كمية واردات السكر الخام بحوالى ١٦,٩، ٨١,٢ ، ٩٠,٠٤ ألف طن لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا على الترتيب خلال فترة الدراسة .

مما سبق يتضح عدم إمكانية تحقيق تبادل تجارى بين مصر وهذه الدول فى تلك السلعة .

سلع زراعية أخرى:

تحتل الخضروات المجمدة المرتبة الأولى بين أهم واردات هذه الدول من السلع الزراعية المصنعة حيث بلغ متوسط كميتها حوالى ١,٧ ألف طن لإثيوبيا ، ٤٢٤,٨ طن للسودان، ٣٧٦,١ طن لكينيا خلال فترة الدراسة، تليها البطاطس المجمدة والعسل الأسود حيث قدر متوسط واردات إثيوبيا منها بحوالى ٢٨,٣، ١١,٥ طن على الترتيب خلال فترة الدراسة، وحوالى ١٠٢,٩، ١٠,٢ طن على الترتيب للسودان، وحوالى ١٤,٦، ٢١٣٢ طن على الترتيب لكينيا.

ويشير ذلك إلى إمكانية تحقيق تبادل تجارى بين مصر وهذه الدول فى هذه السلع وخاصة الخضروات المجمدة .

٢-٤ الإمكانيات التصديرية الزراعية لأهم دول حوض النيل :

يستهدف هذا الجزء التعرف على الصادرات الزراعية الرئيسية لكل من إثيوبيا والسودان وكينيا، والتى يمكن أن تستوردها مصر من هذه الدول بغض النظر عن بقية الصادرات الزراعية لهذه الدول.

٢-٤-١ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق الإثيوبى :

تتركز الصادرات الزراعية الإثيوبية فى سلع مجموعة البقوليات والخضر والفاكهة والبذور الزيتية والبن الأخضر وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ - جدول (٢-٧).

هذا وتعتبر مصر من الدول المستوردة لسلع مجموعة البقوليات خاصة الفول الجاف والعدس، ومجموعة البذور الزيتية والبن الأخضر، ومن ثم سوف يتم التعرف على الإمكانيات المتاحة لصادرات إثيوبيا من هذه السلع حتى يتسنى تعزيز التبادل التجارى بينهما، ويوضح جدول (٢-٧) الإمكانيات المتاحة لسلع هذه المجموعات والذى يتبين منه ما يلى:

- تعتمد صادرات مجموعة البقوليات على الفول الجاف بصفة رئيسية، والتى قدرت بحوالى ٢٥,٤، ٣٤,٤، ٣٢ ألف طن خلال فترات الدراسة على الترتيب، وبالرغم من تزايد الطاقة الإنتاجية لهذا المحصول إلا أن نسبة الصادرات من إجمالى الإنتاج المحلى تناقصت تدريجياً من حوالى ٢٨,١% خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢٢,٨% خلال الفترة الثانية، وحوالى ١٦,٧% خلال الفترة الثالثة، هذا وقد شكلت الصادرات الإثيوبية من الفول الجاف حوالى ٠,٢% من إجمالى واردات مصر من هذا المحصول خلال الفترة الثانية للدراسة وحوالى ٣,٩% خلال الفترة الثالثة، بينما لم يكن هناك أى صادرات لإثيوبيا من هذا المحصول لمصر خلال الفترة الأولى .

إنتاج كينيا من الشاى على الترتيب خلال فترات الدراسة، كما بلغت صادرات البن الأخضر الكينى حوالى ٩٠,٤%، ٩٠,١%، ٩٥,٩% من إجمالى إنتاجها من البن على الترتيب خلال فترات الدراسة، هذا ويبلغ النصيب السوقى لصادرات كينيا من الشاى فى إجمالى واردات مصر منه حوالى ٥٧,٤%، ٨٥,٩%، ٨٣,٧% على الترتيب خلال فترات الدراسة، بينما لم تتجاوز صادرات كينيا من البن الأخضر إلى مصر ٠,٥% من إجمالى وارداتها منه خلال فترة الدراسة، وبالتالى فإن هناك إمكانية لزيادة التبادل التجارى بين مصر وكينيا فى مجال تجارة الشاى .

٢-٥ الإمكانيات المتاحة للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول حوض النيل:

يستهدف هذا الجزء التعرف على الإمكانيات المتاحة لصادرات مصر الزراعية فى أسواق كل من إثيوبيا والسودان وكينيا وذلك من خلال دراسة الأنصبة السوقية لصادرات مصر الزراعية فى هذه الأسواق، مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك تشابه فى صادرات هذه الدول وصادرات مصر خاصة مجموعة الخضر والفاكهة، والتعرف على أهم المتغيرات التى تؤثر على هذه الصادرات فى تلك الأسواق. هذا وقد تم تحديد السلع (الصادرات الزراعية المصرية) بناءً على كمية واردات الأسواق محل الدراسة، وعلى هذا الأساس تم تحديد دراسة الأرز، والبصل، والفول السودانى المقشر فى السوق الكينى حيث تزيد كمية واردات كينيا من هذه السلع مقارنة بكمية واردات إثيوبيا والسودان من نفس السلع ، جدول (٢-٥) ، والبلح فى السوق الإثيوبى، والبرتقال فى السوق السودانى.

٢-٥-١ الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول حوض النيل :

يتبين من البيانات الواردة بجدول (٢-١٠) مايلى :

- **النصيب السوقى لصادرات البلح المصرى فى السوق الإثيوبى:**

تزايدت كمية واردات إثيوبيا من البلح خلال فترة الدراسة، إلا أنه لم تتواجد صادرات للبلح المصرى فى هذا السوق باستثناء الفترة الثالثة للدراسة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ حيث قدرت كمية الصادرات بحوالى ٧٥ طن، وبنصيب سوقى بلغ حوالى ٤,٨% من متوسط واردات إثيوبيا من البلح .

- **النصيب السوقى لصادرات البرتقال المصرى فى السوق السودانى:**

تزايدت كمية واردات السودان من البرتقال خلال فترة الدراسة، كما تزايدت كمية الصادرات المصرية من البرتقال إلى هذا السوق من حوالى ٣٩٥ طن خلال الفترة الثانية إلى حوالى ٥٩٤١ طن خلال الفترة الثالثة، وبنصيب سوقى بلغ حوالى ٨٤,٩%، ٩٦,٩% من متوسط واردات السودان من البرتقال .

- **النصيب السوقى لأهم الصادرات الزراعية المصرية فى السوق الكينى :**

تزايدت كمية الصادرات المصرية من الأرز إلى السوق الكينى من حوالى ٣,١ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٦,٩، ١٤,٩ ألف طن خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب وبنصيب

سوقى قدر بحوالى ١٠,٣%، ٦,٢%، ١١,٢% على الترتيب. بينما بلغ النصيب السوقى لصادرات البصل المصرى حوالى ١٠,٥% خلال الفترة الثانية، ٠,٨٧% خلال الفترة الثالثة، هذا ولم تتواجد صادرات للفول السودانى المقشر المصرى فى السوق الكينى بالرغم من تزايد واردات هذا السوق من هذه السلعة .

جدول (٢-١٠)

الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول حوض النيل

خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠٠٨

طن

البيان	١٩٩٥-١٩٩٩			٢٠٠٠-٢٠٠٤			٢٠٠٥-٢٠٠٨		
	واردات الدولة	صادرات مصر	النصيب السوقى	واردات الدولة	صادرات مصر	النصيب السوقى	واردات الدولة	صادرات مصر	النصيب السوقى
السوق الأثيوبى									
البلح	٣٥٤,٤	-	-	١٠٤٩,٢	-	-	١٥٣٩	٧٥,٠*	٤,٨
السوق السودانى									
البرتقال	٨	-	-	٤٦٥,٤	٣٩٥	٨٤,٩	٦١٣٢	٥٩٤١	٩٦,٩
السوق الكينى									
الأرز	٣٠١٢٩	٣١٠٦	١٠,٣	١١٠٦٣٨	٦٨٧١	٦,٢	١٣٢١٤٤	١٤٨٥٤	١١,٢
البصل	١٣٣,٨	-	-	٣٧,٨	٤	١٠,٥	٢٨٧٨,٧	٢٥	٠,٨٧
الفول السودانى المقشر	١٦٠	-	-	٣٤٢,٤	-	-	٧٣٨٥,٣	-	-

* بيان عام ٢٠٠٧ فقط .

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) www. Fao. Org
(2) un comtrade .

٢-٦ التحليل الاحصائى لأهم الصادرات الزراعية المصرية فى أسواق حوض النيل :

يتضح من دراسة الأنصبة السوقية عدم تواجد للصادرات الزراعية المصرية فى هذه الأسواق وانخفاضها النسبى فى حالة تواجدها. هذا ويتناول الجزء التالى دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على صادرات الأرز المصرى فى السوق الكينى، والبرتقال فى السوق السودانى، وقد افترض البحث العديد من المتغيرات الاقتصادية التى يتوقع تأثيرها على هذه الصادرات والتى منها كمية واردات الدولة من السلعة، سعر تصدير مصر للسلعة، الإنتاج المحلى المصرى للسلعة، إنتاج السلعة فى الدولة محل الدراسة، كمية صادرات الدول المنافسة، سعر تصدير الدول المنافسة، السعر العالمى للسلعة، إجمالى صادرات مصر من السلعة، سعر استيراد الدولة من السلعة، استهلاك الدولة من السلعة محل الدراسة.

- **الأرز المصرى فى السوق الكينى :**

باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المرحلى (Step wise) تم تحديد أهم المتغيرات التى تؤثر على كمية صادرات الأرز المصرى فى السوق الكينى والتى تتفق مع المنطقة الاقتصادى والاحصائى (ثبت معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية ١%) وقد أمكن التعبير عنها فى المعادلة التالية:

$$\hat{y}_t = 27273 + .08\,X_1 - 85.3\,X_2 + .77X_3 - .01X_4$$

(1.41) (-2.77) (3.81) (-2.17)

$R^2 = .81$ $F = 8.36$

حيث: $\hat{y}$ القيمة التقديرية لكمية صادرات الأرز المصرى للسوق الكينى بالطن، X_1 كمية واردات كينيا من الأرز بالطن، X_2 سعر استيراد كينيا من الأرز دولار/طن، X_3 إنتاج كينيا من الأرز بالطن، X_4 إنتاج مصر من الأرز بالطن .. وتشير نتائج التحليل إلى أن حوالى ٨١% من التغيرات فى كمية الصادرات المصرية من الأرز إلى كينيا ترجع إلى التغير فى المتغيرات المستقله التى تتضمنها المعادلة، حيث أن زيادة واردات كينيا من الأرز بنسبة ١% تؤدى لزيادة صادرات الأرز المصرى بنسبة ٠,٠٨%، كما تشير العلاقة الطردية بين إنتاج كينيا من الأرز والصادرات المصرية من الأرز لهذا السوق إلى عدم قدرة الزيادة الإنتاجية فى هذا المحصول على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية منه .

- **البرتقال المصرى فى السوق السودانى:**

باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المرحلى تم تحديد أهم المتغيرات التى تؤثر على كمية صادرات البرتقال المصرى فى السوق السودانى والتى تتفق مع المنطق الاقتصادى والاحصائى (ثبت معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية ١%) وقد أمكن التعبير عنها فى المعادلة التالية:

$$\hat{y}_t = -5964 + .48\,X_1 - 1.29\,X_2 + 17.7X_3$$

(2.42) (-1.92) (2.31)

$R^2 = .846$ $F = 16.5$

حيث: $\hat{y}$ القيمة التقديرية لكمية صادرات البرتقال المصرى فى السوق السودانى بالطن، X_1 كمية واردات السودان من البرتقال بالطن، X_2 سعر استيراد السودان من البرتقال دولار/طن، X_3 السعر العالمى لصادرات البرتقال.. وتشير نتائج التحليل إلى أن حوالى ٨٤,٦% من التغيرات فى كمية الصادرات المصرية من البرتقال إلى السودان ترجع إلى التغير فى المتغيرات المستقله التى تتضمنها المعادلة، حيث ان واردات السودان من البرتقال بنسبة ١% تؤدى لزيادة صادرات البرتقال المصرى بنسبة ٠,٠٤٨% .

الفصل الثالث

معوقات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل وآليات التغلب عليها

تمهيد:

إن علاقة مصر ودول حوض النيل علاقات ممتدة وواسعة، والتي تتعرض الآن لعمليات استقطاب غربية وإسرائيلية تتسارع وتيرتها في غير صالح المصالح المصرية، فالتحركات الإسرائيلية من المؤكد إنها تهدف إلى ممارسة المزيد من الضغوط على مصر في ظل خلافات وانقسامات بين دول حوض النيل حول تقسيم المياه، مع مطالبات مستمرة من كينيا وأوغندا وتنزانيا بإعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٩، ١٩٥٩ والخاصة بتنظيم الاستفادة من الموارد المائية، ومن هذا المنطلق فانه يتعين التعامل مع هذه الدول بمنظور استراتيجي شامل يعتمد على ربط المصالح المشتركة مع تلك الدول، وإقامة المشروعات الاقتصادية في مختلف المجالات، وتنمية وتعظيم التبادل التجاري بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة.

ويستهدف هذا الفصل التعرف على معوقات التبادل التجاري بين مصر ودول الحوض وآلية التغلب على هذه المعوقات لدفع عجلة التنمية وتعظيم التجارة البينية، وتعزيز التواجد المصري في دول حوض النيل من خلال التواجد السلعي للمنتج المصري في أسواق هذه الدول، مع عدم إغفال إمكانية استيراد المواد الخام المتاحة في تلك الدول والتي تستوردها مصر من أسواق أخرى، كما يستهدف هذا الفصل التعرف على فرص الاستثمار في المجال الزراعي (النباتي والحيواني) في أهم دول الحوض خاصة فى ظل تدنى التبادل التجارى الزراعى بين مصر وهذه الدول، إلا انه في البداية وقبل استعراض هذه المعوقات لابد من الإشارة إلى التهديدات المحتمل إن تواجه الآمن المائي المصري، حيث إن هذه التهديدات تعد خطراً حقيقياً يؤثر على التعاون التجاري بين مصر وهذه الدول من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تدفع المنطقة تدريجيا باتجاه كارثة مائية.

٣-١ التهديدات المحتملة على الأمن المائي المصري:

تعد دول حوض النيل العمق الاستراتيجي للأمن القومي المائي المصري، وبالتالي فان أى اختلافات بين هذه الدول يشكل تهديد للأمن القومي المائي المصري، و تعزى الاختلافات الراهنة بين دول حوض النيل إلى ثبات حصص المياه، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية التي تتطلع إليها دول المنبع، والتي تتطلب بناء سدود على البحيرات وبعض روافد النهر، فضلا عن اعتراض بعض دول النيل منذ استقلالها علي هذه الاتفاقيات، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض، وتهديد بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر في ظل احتياجاتها لموارد مائية متزايدة، إضافة إلى تدخل دول أجنبية مثل إسرائيل والتي تمتلك مشروعات عملاقة في إثيوبيا للتأثير على مياه نهر النيل الواردة إلى مصر، والولايات المتحدة الأمريكية والتي لها تأثير في جنوب السودان ، والصين التي قامت وبالمخالفة للاتفاقيات والقوانين الدولية بتمويل مشروعات كبري للسدود في إثيوبيا، فضلا عن سعى إيطاليا لتمويل مشروعات سدود في إثيوبيا، هذا ويشير الجزء التالي

إلى بعض التهديدات المحتملة على الأمن المائي المصري والتي تتطلب سرعة التحرك قبل أن تصبح خطراً حقيقياً يهدد الجميع.

١- دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية لتوطيد العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل الأفريقية، يكشف عن مخطط إسرائيلي يستهدف مصر والسودان في منطقة البحيرات العظمي، ويؤكد على ذلك التنسيق بين الجانبين بهدف تعميق أزمة دار فور، وتدويلها لتحقيق مكاسب وأهداف في تلك المنطقة الحيوية، حيث تستعد إسرائيل في حالة نجاح المخطط الدولي بفصل شمال السودان عن جنوبه لشراء مياه النيل من منطقة جنوب السودان و سوف تصل هذه المياه إلى إسرائيل عن طريق مصر بعد دفع رسوم المرور المقررة لذلك، ويلعب البنك الدولي دورًا مواليًا للخارج في تنفيذ هذا المخطط، حيث يسعى إلى تسهيل المخطط لتوصيل المياه إلى إسرائيل وبصورة قانونية، فضلا عن الدور الأميركي الساعي لتأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء في إطار السيطرة على وسط القارة، أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسية في مشكلات المياه المتوقع تفجرها في المنطقة.

٢- التحرك الإسرائيلي في منابع النيل (هضبة البحيرات والتي تمثل ١٥% من إيرادات النيل) حيث تقوم بتنفيذ عدد من السدود في إثيوبيا كان قد تمَّت دراستها بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي وبمعونة فنية إسرائيلية، وهي مشروع سد "فنشا" الذي أقيم على أحد روافد النيل الأزرق والذي يمد النيل بحوالي ٧٥% من المياه لحجز نصف مليار متر مكعب سنويًا، ومشروع "خور الفاشن" الذي يقع أقصى شرق إثيوبيا ويؤثر في المياه التي تصل إلى مصر بمقدار ٤,٥ مليارات متر مكعب، ومشروع "سنيت" على أحد روافد نهر عطبرة، ومشروع "الليبرو" على نهر السوباط، وبالرغم من عدم اكتمال هذه المشروعات إلا انه في حالة تنفيذها فإنها سوف تؤثر في حصة مصر، كما قامت إثيوبيا باستكمال إنشاء أعلى سد في القارة الإفريقية على منابع النيل، وهو سد "تيكيزي" الذي يبلغ ارتفاعه ١٨٨ مترًا وذلك في شهر فبراير ٢٠٠٩، وسيقوم هذا السد بحجز ٩ مليارات متر مكعب من المياه، وقد قام بتمويل بناء هذا السد كلٌ من الصين وإيطاليا.

٣- تبادل زيارات الوفود الأفريقية (زيارة مسئولين روانديين وأوغنديين) مع إسرائيل يستهدف إقامة المزيد من المشروعات التنموية والزراعية عبر مساعدات مالية من البنك الدولي، تمنح البلدين الفرصة للاستفادة من إسرائيل خلال الفترة المقبلة، وذلك في إطار خطة شاملة لتعميق الشراكة مع الدول الأفريقية الواقعة في منطقة حوض النيل، خاصة وإن أعضاء الوفد خرجوا بانطباع إيجابي للغاية عن إسرائيل بعد تلك الزيارة، وأكدوا رغبة بلادهم في الاستفادة من إسرائيل قدر الأمكان في العديد من المجالات منها الصحة وأساليب الري الحديثة والزراعة ومكافحة التصحر والطاقة، والتكنولوجيا الحديثة.

٤- نجاح الدور التاريخي لإسرائيل في توظيف التناقضات العربية - الأفريقية، حيث استغلت الصراع الصومالي- الإثيوبي، والسوداني- الإثيوبي، والسوداني- الإريتري، والمصري- الإثيوبي، من أجل تحقيق أهدافها، حيث تقوم بالتحريض الدائم والمستمر ضد العرب ومصر بصفة خاصة، لإشعار دول حوض النيل بما يدعم أنه ظلم ناتج عن الإسراف المصري في موارد المياه، ثم تقوم بتقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي لتلك الدول.

٥- سيطرت إسرائيل وبمساعدة الولايات المتحدة الأميركية على بعض مشاريع الري في منطقة البحيرات، حيث تقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي، من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقد قدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى الكونغو الديموقراطية، ورواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، فضلا عن قيام خبراء إسرائيليون باختبارات للتربة في رواندا، حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا، الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي، كما وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً في مارس ٢٠٠٠، ينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع، التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا، بالقرب من الجدود الأوغندية المشتركة مع السودان، وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، كذلك أعلنت إسرائيل أنها مهتمة بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان، حيث يمكن ري أكثر من ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال اثنين ونصف مليار متر مكعب سنوياً من المياه، في حين أن المستخدمة حالياً لا تزيد عن ٢٠٧ مليون متر مكعب فقط، تروي ٣٢ ألف هكتار من الأرض.

٦- لا تقتصر خطورة الوجود الإسرائيلي في دول أعالي النيل على الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني في المشروعات، لكنها تمتد إلى التعاون الاقتصادي الزراعي برأسمال يهودي، يهدف إلى تملك أراضي في المنطقة بدعوى إقامة مشاريع عليها، أو تحسين أراضيها، أو إقامة سدود بها، كذلك لا يمكن إهمال الدور العسكري الذي تلعبه إسرائيل في دول منابع النيل، خاصة في ظل حاجة هذه الدول لمصادر السلاح، من أجل توفير الأمن والحماية من الانقلابات العسكرية، التي يدبرها أعداء الداخل أو أعداء الخارج، وتقوم أجهزة المخابرات الإسرائيلية بتزويدها بالصادرات العسكرية والخدمات الاستخباراتية، ويلعب المدخل العسكري والأمني دوراً أساسياً في تطوير العلاقات بين إسرائيل وهذه الدول بهدف التغلغل في دول منابع النيل، ومما هو جدير بالذكر إن هناك تعاون في مجال التسلح بين إسرائيل وكل من إثيوبيا، والكونغو، وكينيا.

مما سبق يمكن القول بأن هدف إسرائيل الثابت من وجودها في دول الحوض هو الرغبة في الحصول على مياه النيل، والضغط على صانع القرار المصري، نظراً لحساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية، وذلك عبر لعب دور غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل، استفادة من نفوذها الكبير في دول مثل، إثيوبيا، وكينيا، ورواندا، مستغلة الدعم الأميركي الواضح لها من أجل السيطرة المشتركة على بلدان القارة الأفريقية، وهو ما يؤثر في الأساس في الأمن القومي المصري والسوداني، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان سرعة التحرك لمحاصرة هذا التدخل الإسرائيلي، قبل أن يصبح خطراً حقيقياً يهدد الجميع.

٧- تنامي الدور الصيني في هذه الدول يشكل عقبات إمام المنتجات المصرية لعدم قدرة الأخيرة على منافسة أسعار المنتج الصيني، إلا انه ومن ناحية أخرى فان تنامي دور بكين في الأسواق الأفريقية بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة ودفعها بالكثير من خبرائها ومستثمريها في المدن والقرى النائية، يشكل عائق للدور الاسرائيلى في هذه الدول ويفسر هجومها المستمر

على التواجد الصيني والتأكيد على أن كل ما يعني الصينيين هو المكاسب المادية، وتشغيل العمال الصينيين بغض النظر عن مستقبل تلك الدول.

٨- العلاقات بين مصر وإثيوبيا (والتي تسيطر على مصادر مياه النيل الرئيسية حيث إن نسبة ٨٦% من إيراد النهر عند أسوان تأتي من إثيوبيا) شبه منعدم في المجال المائي فضلا عن إصرار الأخيرة على حقها المطلق في مياه النهر النابعة لديها، وهو الأمر الذي ترتب عليه تصاعد الخلافات، وقد تكون هذه الخلافات بين دول حوض نهر النيل طبيعية، إذا لم تكن هناك اتفاقية تحكم العلاقات بينهم، لكن هناك بالفعل اتفاقية وقعت عام ١٩٢٩، وبالتالي لا يجوز لأى دولة من دول المنبع أن تغير كمية أو طبيعة أو جودة المياه الواردة إلى دول المصب، وإن تعديل أو تغيير اتفاقية ١٩٢٩ يجب أن يتم بإجماع دول الحوض وليس بأغلبيتها، لكن بعض دول المنبع تحاول إن تجرى تغييراً على الاتفاقية بموافقة أغلبية الدول، ويذكر إن دول المنبع ترغب في تغيير الاتفاقية الحالية الموقعة منذ عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا، الدولة التي كانت تستعمر دول المنبع بحيث يتم تغيير حصص الدول من مياه نهر النيل، وإقامة مشروعات على مجرى النهر دون موافقة دولتي المصب، وترفض مصر والسودان التوقيع على الاتفاقية الجديدة*، إذ تصر القاهرة بشدة على إن تتضمن الاتفاقية بنداً ينص صراحة على عدم المساس بحصتها من المياه، والتي تقدر سنويا بحوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب، كما تشترط القاهرة إخطارها المسبق بالمعلومات عن أى مشروع ترغب دول المنبع في إقامته على المجرى الملاحي للنيل، حسبما تنص اتفاقية ١٩٢٩ الساري تطبيقها حتى الآن، وأن يتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو الأغلبية المشروطة بموافقة دولتى المصب، وقد أدى ذلك إلى تباين وجهات نظر دول الحوض حول مسألة تقسيم حصص المياه فيما بينها، فبعض الدول مثل مصر تطرح مسألة الحق التاريخي المكتسب في المياه، والبعض الآخر كإثيوبيا يطرح حق الدول التي ينبع منها نهر النيل في التحكم في مياهه، ورأي آخر يطرح حق التساوي في تقسيم حصص المياه، فيما يرى آخرون أن حصص المياه ينبغي أن تخضع لحاجة كل طرف، وإذا كانت دول المنبع ترفض الاعتراف بمعاهدة ١٩٢٩م بزعم أن الذي وقعها عنهم هو الاحتلال البريطاني، إلا أن هذه الاتفاقية تعتبر من وجهة نظر القانون الدولي سارية المفعول، وبموجب قاعدة التوارث الدولي تمثل التزامًا وقيدًا على الدول الوارثة لا يمكنها من إلغائها، وهذا الموقف يؤكّده أيضًا ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الموقع في (أديس أبابا) في مايو ١٩٦٣م.

٣-٢ معوقات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل:

٣-٢-١ معوقات تجارية تتعلق بمجال النقل والشحن والتسويق:

١) عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة بين مصر ودول حوض النيل بصفة عامة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الإفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا (نظرًا لوجود منافسة عنيفة من العديد من شركات الطيران الأخرى) كما أنه لا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحي وحيد منتظم في

* تم توقيع هذه الاتفاقية من قبل كل من إثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، وتنزانيا، وأعلنت مصر عدم التزامها بهذه الاتفاقية.

منـــطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب أفريقيا، مما يضطر المصدرين إلى اللجـــوء إلى موانئ أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول أفريقية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع والمنتجات في بعض الأحيان.

٢) وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالدول الأفريقية حيث تظهـــر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل.

٣) ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى أفريقيا حيث تمثل تكاليف النقل في أفريقيا أعلى من مثيلتها في مناطق العالم بأكملها، والذي قد يفسر إخفاق الصادرات المصرية في هذه الأسواق، فضلا عـــن تحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى ٢٨ يـــوم، وســـيطرة الـــوكلاء التجاريين في بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا والصين وإسرائيل علي معظم حجم التجارة الأفريقية مما يجعل مصر خارج المنافسة.

٤) عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمة المصدرين المصريين وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم الدول الأفريقية(باستثناء الفرع الوحيد لبنك القاهرة بأوغندا) ، حيث تعتمـــد الصفقات في القارة الأفريقية علـــى العلاقـــات الشخصـــية بـــين رجـــال الأعمـــال المصـــدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة وفى بعض الأحيان يتم السداد نقداً.

٥) ندرة المعلومات الأساسية عن السوق الأفريقي لدى شـــركات التجـــارة الخارجيـــة المصـــرية، والافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك السوق والسلع المطلوبة فيهـــا وأذواق المســـتهلكين بها.

٦) عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج المصري عبر وسائل الإعلام المختلفة فـــي الســـوق الأفريقي، فضلا عن عدم وجود معارض دائمة للسلع المصرية في الدول الأفريقية.

٣-٢-٢ معوقات تجارية خاصة بأسواق دول حوض النيل :

١) أظهرت نتائج الدراسة أن حركة التجارة بين مصر ودول الحوض متدنية للغايـــة، وذلـــك علـــى الرغم من أن عدداً منها ينطوي تحت منطقة التجارة الحرة للكوميسا، الأمر الذي يعنـــي تمتـــع صادرات مصر إلى هذه الدول بإعفاءات جمركية تصل إلى ١٠٠% كما هو الحـــال مـــع كينيـــا والسودان واريتريا، وقد يعزى هذا الانخفاض لمجموعتين من الأسباب الأولى ترجـــع للطبيعـــة الاقتصادية للدول الإفريقية بصفة عامة من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة الســـابقة، وتركـــز النسبة الكبرى من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى، فضلاً عـــن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي.

٢) سوء الأوضاع الاقتصادية وندرة النقد الأجنبي وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد وضعف القوة الشرائية في دول حوض النيل لا يشجع المصدرين المصريين على التبادل التجاري مع هذه الدول.

٣) تشابه الهياكل الإنتاجية لهذه الدول مع الهيكل الانتاجى المصري حيث تعتمـــد غالبيتهـــا علـــى تصدير المواد الأولية، واستيراد السلع المصنعة يقلل من فرص التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل.

٤) ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في هذه الأسواق، وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة مع عدم وجود الضمانات الكافية لتغطية المخاطر بأنواعها في هذه الأسواق، حيث تعاني غالبية الدول الأفريقية من ندرة النقد الأجنبي.

٥) المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا بصفة عامة والصين بصفة خاصة للعديد من المنتجات المصرية كالملابس حيث أن الأسواق الإفريقية بصفة عامة أسواق سعر في المقام الأول نظرًا لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك.

٦) المنافسة الشديدة من قبل دولة جنوب أفريقيا في أسواق دول الحوض مما يقلل من نفاذية المنتج المصري في الجنوب والوسط الإفريقي نظراً للدور الذي تلعبه جنوب أفريقيا في المنطقة وذلك من خلال دورها الفاعل في تجمع السادك جماعة تنمية الجنوب الإفريقي والذي يضم في عضويته ١٤ دولة من بينهم دولتين من دول الحوض .

٧) تفتقد هذه الأسواق لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية في تلك الدول بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات، وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات التمانية قصيرة الأجل (اقل من ٦٠ يوم).

٨) عدم وجود نظام تأميني محلي شامل وفعال لخدمة المصدرين المصريين بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا.

٩) سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا بصفة عامة، وسيطرة الصين وإسرائيل على القنوات التجارية بدول حوض النيل بصفة خاصة، وهو ما يعني صعوبة اختراق هذه الأسواق.

١٠)ضعف البنية المؤسسية في معظم دول حوض النيل فضلا عن أن معظمها من الدول الفقيرة شديدة المديونية.

٣-٢-٣ معوقات تجارية خاصة بالمنتج المصري:

١) قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية والتواجد المصري الهزيل في المعارض الأفريقية بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة يمكن أن تكون من الأسباب المؤدية إلى ضعف التبادل التجاري بين دول حوض النيل ومصر.

٢) عدم وفاء المصدر المصري بمعايير الجودة العالمية سواء على النطاق المحلى أو على النطاق العالمي، وإن كان لا تشترط هذه المعايير في تلك الأسواق إلا أنه لابد من الالتزام بها بصفة عامة.

٣) عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج المصري عبر وسائل الإعلام المختلفة في أسواق دول حوض النيل، وعدم وجود معارض دائمة للسلع المصرية في هذه الأسواق.

٣-٣ آليات التغلب على معوقات التبادل التجاري المصري مع دول حوض النيل :

تحتاج مصر إلى صياغة رؤية مستقبلية تعيدها إلى أفريقيا بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة، وذلك في ظل تنامي الوجود الإسرائيلي في القارة والذي يتزايد تأثيره في منطقة حوض النيل مشكلاً تهديداً مباشراً على الأمن القومي المائي المصري لا يمكن إنكاره في ظل وجود دعم أمريكي لهذا التوجه الإسرائيلي الذي يأتي العامل الاقتصادي كأحد أهم محاوره، ذلك أن أهداف إسرائيل الاقتصادية تقوم على فكرة استغلال موارد هذه الدول من الخامات والسلع الأولية التي تتسم بأسعارها المعتدلة وقربها من إسرائيل من خلال البحر الأحمر ، في ظل استغلال حاجة الأسواق هذه الدول للعديد من السلع والمنتجات، وفي ذات السياق وللعمل على الحد من المعوقات السابقة يقترح ما يلي:

٣-٣-١ تفعيل التعاون التجاري:

اتفاقية الكوميسا ودورها في تفعيل التعاون التجاري بين مصر ودول حوض النيل (تضم الاتفاقية كافة دول الحوض عدا تنزانيا)، حيث تعد الاتفاقية فرصة لتنمية العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول من خلال المزايا الممنوحة في الاتفاقية والتي من أهمها ما يلي:

١) تتيح العضوية في الاتفاقية الفرصة للسلع الصناعية المصرية أن تدخل لأسواق الدول الأعضاء، وحصولها على تخفيضات جمركية أو دخولها معفاة من الرسوم الجمركية لأسواق المجموعة.

٢) حق إنشاء الشركات الذي يتيحه ميثاق الكوميسا يعد حافزاً لأى مستثمر مصري لأن يقيم شركة بأسمه أو بالمشاركة مع أحد رجال الأعمال في هذه الدول وأن يتمتع بالإعفاءات الممنوحة للاستثمارات فيها.

٣) أبدت العديد من دول المجموعة رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الزراعة، حيث تقدمت العديد من دول الكوميسا بطلبات إلى مصر لإقامة مزارع نموذجية بها، ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب أعداد كبيرة من العمالة المصرية، كما يمكن أن تمثل مصدر رخيص لواردات مصر الزراعية.

٤) الاستفادة من الامتيازات والتخفيضات الجمركية التي تتيحها اتفاقية الكوميسا والمتمثلة في الإعفاءات المتبادلة التي تمنحها الدول الأعضاء حيث أن هناك ثلاثة عشر دولة (كينيا، السودان، موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، ملاوي، جيبوتي، زامبيا، رواندا، بوروندي، جزر القمر وليبيا، بالإضافة إلى مصر) تقوم بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاءاً تامًا، بينما تتبادل مصر وكل من إريتريا وأوغندا إعفاءات من الرسوم الجمركية بواقع ٨٠% استنادًا على مبدأ المعاملة بالمثل، وتتبادل مصر وإثيوبيا تخفيضًا جمركيًا بواقع ١٠%، كما يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأرز والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والبصل المجفف والسيراميك والأدوات الصحية والأدوية ثم إطارات السيارات ومنتجات الألومونيوم والحديد والصلب والغزل والمنسوجات والأحذية.

٥) ضرورة البدء في مفاوضات إبرام اتفاق منطقة تجارة حرة مع تنزانيا بعد انسحابها من الكوميسا باعتبارها أحدى الدول الرئيسية في حوض النيل ومن ضمن البوابات الرئيسية للعبور إلى باقي الدول المجاورة.

٦) ربط نقاط التجارة في دول حوض النيل المختلفة من خلال إنشاء شبكات تسهل من عملية الاتصال وتوفر المعلومات التجارية الضرورية لزيادة التبادل التجاري، وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة من وجود الوكلاء المصريين في هذه الدول لتسويق منتجاتهم في التعاون مع شبكات نقاط التجارة على ربط نقاط التجارة على المستوى القومي.

٧) تحديد عدد من المنتجات المصرية التي لها فرصة كبيرة في أسواق دول حوض النيل مثل السلع الزراعية والمنتجات الغذائية والمنظفات بأنواعها والمنتجات الورقية والصحية، ومواد البناء، والأدوية والمستلزمات الطبية بجانب الأجهزة المنزلية الكهربائية وإطارات السيارات والتركيز على الترويج لها.

٣-٣-٢ <u>تنشيط الاستثمار والمشروعات المشتركة</u>:

١) تنشيط عمل منطقة التجارة الحرة للكوميسا كمنطقة استثمار مشتركة مما يشجع على جذب المزيد من الاستثمارات إلى هذه الدول.

٢) إعداد وتفعيل المشروعات المقترحة في إطار برنامج الرؤية المشتركة لمبادرة حوض النيل والعمل على اعداد دراسات الجدوى المطلوبة والتي يمولها البنك الدولي.

٣) إن ما تحتاجه دول حوض النيل لزيادة الاستثمارات بها هو مزيد من الاهتمام بالبنية التحتية ومزيد من شبكات الاتصالات والنقل خاصة النقل البحري حيث لا يوجد سوي خط بحري وحيد يربط بين الموانى المصرية وموانى شرق أفريقيا في ظل سيطرة شبه كاملة لشركة زيم الإسرائيلية علي مجريات النقل البحري من وإلي أفريقيا، ومن ثم فهناك إمكانيات للاستثمار المصري في هذه المجالات.

٤) عدم وجود مشاريع صناعية صغيرة في العديد من دول حوض النيل حيث تعد تلك الدول مستوردة لكافة المنتجات الصناعية والتي منها الأدوية والعقاقير والسلع الغذائية المصنعة، ومن ثم فهناك إمكانيات واعدة للاستثمارات المصرية في هذه الأسواق في العديد من المجالات.

٥) الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات المصرية إلى دول إفريقيا، كما أن الانخراط في مجتمع شرق وجنوب أفريقيا سيتيح فرصة لمصر للإلمام بشئون القارة الأفريقية، والمساهمة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في إدارة الحوار وتسوية المنازعات القائمة في القارة.

٦) يلعب الصندوق المصري للتعاون مع أفريقيا دورا هاما في مجال الخبرة والدعم الفني، حيث يقوم بتوفير الخبرات المصرية اللازمة للمشروعات التنموية في أفريقيا، كما يقوم بعمل دورات تدريبية للكوادر الأفريقية من هذه الدول، كذلك تقوم مصر بتقديم بعض المعونات الفنية لهذه الدول في صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول.

٧) زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر ودول الحوض بحيث يستفيد بالمواد الخام المتوفرة في دول الحوض أو تستجلب المواد الخام من مصر لإجراء عمليات تصنيعية وتصديرها للدول المجاورة والاستفادة من خاصية المنشأ التراكمي .

٣-٣-٣ الترويج للصادرات المصرية وإبرام الصفقات التجارية:

- تأسيس هيئة للمعارض المصرية دائمة في أسواق دول الحوض تعمل على الترويج للمنتجات المصرية وبأسعار تتناسب مع مستويات الدخل بهذه الدول، فضلا عن زيادة عدد مراكز البيع المباشر داخل هذه الأسواق.
- توفير أماكن ومساحات تخزينية بإحدى دول حوض النيل (إثيوبيا باعتبار تواجد منابع النيل بها بداية من بحيرة تانا) للبضاعة المصرية كبضاعة حاضرة، تمثل بعد ذلك نقطة ارتكاز لتصدير هذه البضاعة إلى دول الجوار الأفريقي من دول حوض النيل (السودان – كينيا – رواندا – بروندى – تنزانيا – أوغندا).
- إقامة معارض للمنتجات المصرية تنظمها إحدى شركات القطاع الخاص المصري المنظمة للمعارض الخارجية والتي لها تجارب دائمة سابقة وناجحة في هذا المجال بدول الغرب الإفريقي.
- تشجيع المشاركة في المعارض الخارجية بدول الحوض والتنسيق مع رجال الأعمال لتخفيض نفقات المشاركة وتعظيم الاستفادة من خلال الاتفاق على مساحات الشحن المتاحة ومساحات العرض.
- حث الهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية على إدراج المعارض الدولية العامة التي تنظمها الغرف التجارية والصناعية بدول حوض النيل ضمن خطتها في المعارض الخارجية أو الترخيص للشركات المصرية المنظمة للمعارض الخارجية بالاشتراك في هذه المعارض والتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج.
- تفعيل دور اتحاد الغرف الأفريقية والتي تستضيف الإسكندرية المقر الرئيسي له في عقد الصفقات التجارية بين رجال أعمال الدول الأعضاء من خلال عقد لقاءات بين رجال الأعمال تحديدا في دول الحوض.

٣-٣-٤ تمويل وضمان الصادرات والاستثمارات:

- مد مظلة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية إلى أسواق دول الحوض التي لم تحظ بعد بهذه الميزة حتى ولو اقتضى الأمر إنشاء هيئة مستقلة للتأمين على الصادرات إلى هذه الدول ضد مخاطر عدم السداد وهو في واقع الأمر لا يمثل نسبة كبيرة من تكلفة الصادرات، كما أن نظام التأمين يشجع البنوك على قبول مستندات التصدير مما يوفر السيولة للمصدر ويسمح في ذات الوقت على منح تسهيلات للمستوردين بسعر فائدة متميز.
- تعزيز دور شركة ضمان الصادرات التابعة لبنك تنمية الصادرات في توفير التمويل، وضمان الصادرات إلى دول حوض النيل.
- الاستفادة من المزايا التي تقدمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتوفير الائتمان للصادرات.

- تفعيل دور غرفة المقاصة للكوميسا في سداد المدفوعات التجارية بالعملات الدولية.
- إنشاء فروع للبنوك المصرية في دول الحوض على غرار بنك القاهرة بكمبالا يتم من خلالها القيام بكافة الأعمال المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية التي تكون مصر طرفاً فيها مما يقلل الكثير من المخاطر التي يتعرض لها المصدرون المصريون من عدم حصولهم على مستحقاتهم ويمكن البدء بمدينة نيروبي الكينية باعتبارها الدولة التي يتم من خلالها نقل تجارة الدول الحبيسة داخل القارة من خلال ميناء ممباسا الذي يعد واحداً من أهم الموانى العاملة في خدمة الترانزيت وتموين السفن في منطقة شرق أفريقيا .

٣-٣-٥ تطوير البنية المعلوماتية عن أسواق دول حوض النيل :

- إنشاء شبكة للمعلومات التجارية، والبيانات اللازمة للتبادل التجاري واحتياجات أسواق دول حوض النيل مع التركيز على السلع التي تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية، والسلع الاستيرادية لمصر مثل الأخشاب والتبغ والنحاس واللحوم والحبوب بهدف توطيد العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول فضلا عن التعرف على الفرص الاستثمارية بتلك الدول والتعرف على فرص التصدير والاستيراد من دول حوض النيل.
- إعداد دليل للمصدرين والمستوردين يتضمن معلومات تفصيلية عن السلع التي يتم إنتاجها في دول حوض النيل والطاقات الإنتاجية والشركات المنتجة وتوفير هذا الدليل لدى الغرف التجارية المصرية، والاتحاد العام للغرف الأفريقية كمادة تسويقية.
- إجراء اتصالات مع الهيئات الحكومية بدول حوض النيل من خلال السفارات المصرية ومكاتب التمثيل التجاري للتعرف على الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة والدعم الفني المطلوب.
- إعداد دليل للمستثمرين يتضمن معلومات تفصيلية عن الفرصة الاستثمارية المتاحة في هذه الدول وتوفير هذا الدليل للمستثمرين ورجال الأعمال.
- عقد ندوات لتوعية رجال الأعمال المصريين بمزايا التوجه إلى أفريقيا بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص، مع تنظيم بعثات ترويجية للسلع المصرية التي تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية بدول حوض النيل، بحيث تضم هذه البعثات وفود حكومية ورجال أعمال، وجمعية رجال الأعمال المصريين، وجمعيةأعمال الشرق والجنوب الإفريقي التابعة للكوميسا.
- إيفاد باحثين لإعداد دراسات تفصيلية عن الأسواق الأفريقية في إطار خطة ووفقا لجدول زمني محدد للوقوف على الواقع الفعلي لأسواق تلك الدول والفرص المتاحة للصادرات المصرية.

٣-٣-٦ الدور الثقافي لمصر في دول حوض النيل[١]:

- التوسع في إنشاء جامعات مصرية في هذه الدول وفى هذا الصدد وافقت مصر على إنشاء جامعة مصرية في تشاد[٢] ولعل هذا التوجه يخلق حالة من الارتباط بين الخريجين ومصر، فضلاً عن التوسع في إقامة المهرجانات والندوات الثقافية في العواصم والأقاليم، كما أن من الأهمية

---

(١) قد لا يساهم هذا الدور مباشرة في زيادة التبادل التجاري بين مصر ودول النيل إلا انه يخلق حالة من الارتباط المعنوي بين الشعوب .

(٢) الأهرام ٢٠٠٩/٩/١٥

التوسع في تقديم المنح الدراسية لأبناء هذه الدول في الأزهر الشريف والجامعات المصرية فضلاً عن زيادة مساحة البث الإعلامي الموجه باللغات القومية إلى هذه الدول ، مع تزويد هذه الدول بالكتب والأعمال الفنية والمصرية .

٣- ٤ فرص الاستثمار في المجال الزراعي بدول حوض النيل:

٣-٤-١ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في السودان:

هناك قطاعين أساسيين تتوفر فيهما فرص الاستثمارات الزراعية المستقبلية هما القطاع النباتي والحيواني، حيث يعتبر السودان من اكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحة لما يتوافر به من إمكانيات وموارد طبيعية ضخمة من أراضي شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون فدان ، وموارد مياه وفيرة من الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية، هذا بالإضافة إلى تنوع المناخ من الشمال إلى الجنوب والذي يشمل مناخ السافانا الغنية والفقيرة، والمناخ المداري الاستوائي، ومناخ البحر المتوسط ، هذا إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بحوالي ١٠٠ مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز والإبل تعتمد على مراعي طبيعية وغابات تقدر بحوالي نحو ٢٥٠ مليون فدان.

هذا وتقدر جملة الأراضي المستغلة بالسودان بحوالى ٤٠ مليون فدان فقط أي ما يعادل ٢٠% من جملة المساحة الصالحة للإنتاج الزراعي، وتتركز الأراضي الزراعية على ضفاف نهر النيل وروافده فيما تعرف بالسهول الفيضية وهي تمتاز بالخصوبة العالية وإنتاجية قياسية، وهي أراضى تصلح لزراعة القطن بكل أنواعه والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضر البقوليات والتوابل والفواكه بكل أنواعها.

هذا وتعد اللحوم من أهم المنتجات الحيوانية السودانية وتتميز بجودتها العالية وذلك لاعتمادها على المراعي الطبيعية التي تخلو تماما من أي مركبات مضافة للأعلاف، فالسهول الشاسعة والأقاليم المناخية المتباينة أعطى ميزة بنسبة كبيرة لتربية الحيوانات مما جعلها خالية من كافة أمراض الحيوان الوبائية، هذا بالإضافة إلى العناية الصحية التي تقوم بها السلطات المختصة بوزارة الثروة الحيوانية السودانية، ويتمتع السودان بوجود ثروة ضخمة من المنتجات الحيوانية تؤهله لسد فجوة الوطن العربي.

٣-٤-١-١ الاستثمار الزراعي في مجال الإنتاج النباتي:

تقدر المساحات المتاحة للاستثمار بهذا القطاع في حدود مليون هكتار من الأراضي الطينية الخصبة حيث تتوافر لها مياه الري الصناعي سواء بالطلمبات من النيل الرئيسي وروافده، أو عن طريق السدود الترابية، وبجانب ذلك يمكن استغلال المياه الجوفية عن طريق الآبار الارتوازية (٤٠-١٠٠متر) ويمتلك السودان ميزات نسبية عالية في إنتاج جملة من المحاصيل الحقلية والمستديمة من أهمها:

(١) المحاصيل الحقلية:

الحبوب الزيتية (بذرة القطن، الفول السوداني، والسمسم، وزهرة عباد الشمس) والذرة الرفيعة، والشامية، والأرز (إن الطلب المتزايد على هذا المحصول على مستوى دول الكوميسا والدول العربية،

ووفرة المياه بالولايات الجنوبية والتي تشتهر بإنتاجها للأرز مثل منطقة أويل ومنطقة ملكال يعطي هذا المحصول أهمية خاصة للاستثمار).

(٢) المحاصيل المستديمة:

يمتاز السودان بأن معظم أراضي وسطه وحتى الحدود الإثيوبية جنوباً وشرقاً تصلح لزراعة مجموعة كبيرة من المحاصيل المستديمة ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

المناطق غزيرة الأمطار: تجود فيها مزارع نخيل الزيت والبابای والمانجو والجوافة حيث أن أراضيها طينية عالية الخصوبة ومعظمها لم يستغل وهي على طول ضفاف النيل الأزرق الذي يؤمن ري دائم لها بعد فصل الأمطار.

المناطق متوسطة الأمطار شمالاً: تصلح لمجموعة من محاصيل الفاكهة يأتي على رأسها المانجو الكريب فروت والموز حيث أن أراضيها طينية خفيفة تمتد على طول النيل الأزرق ومناطق دوبا وسنار وحتى جنوب ولاية الجزيرة.

ولايتي نهر النيل والشمالية: تصلح لزراعة البتمور (النخيل) والموالح الكريب فروت والمانجو، كما تجود في هذه الأراضي زراعة مجموعة من الخضراوات البقوليات والبطاطس والشمام وذلك لبرودة فصل الشتاء.

ولاية جنوب كردفان: تصلح لزراعة المانجو حيث تزرع على ضفاف الوديان الخصبة مستفيدة من المياه الجوفية ذات الأعماق الضحلة، كما تجود فيها محاصيل الذرة الرفيعة والسمسم.

منطقة جبل مرة: تجود فيها زراعة المانجو، الكريب فروت والبطاطس والبصل.

منطقة النيل الأزرق: تصلح لزراعة الذرة الرفيعة والسمسم وزهرة الشمس.

شرق السودان: منطقة القضارف حيث تجود زراعة الذرة الرفيعة والسمسم وتشتهر المنطقة بإنتاج السمسم الأبيض قليل المرارة والذي يصلح لمجموعة من الصناعات الغذائية.

٣-٤-١-٢ فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في الصناعات الغذائية:

- إنتاج مركز الطماطم ومركز العصائر بمناطق كسلا، أبوجبيهة، الولايات الجنوبية، ولاية الخرطوم.
- صناعة السكر حيث توجد أربعة مصانع سكر بالإضافة إلى مصنع سكر كناتة الذي يعتبر نموذجا ناجحا للاستثمار العربي المشترك.
- إنتاج البسكويت الفاخر للتصدير بولاية الخرطوم.
- إنتاج النشا والجلوكوز والفركتوز بمناطق القضارف، كردفان، دار فور.
- مستخرجات الألبان بمناطق غرب السودان، الجزيرة، ولاية الخرطوم.
- الغراء والجلاتين بمناطق ولاية الخرطوم، الجزيرة.
- المياه الصحية وأغذية الأطفال بولاية الخرطوم.
- صناعة الحلويات والبسكويت والشعرية والمكرونة .
- إنتاج زيوت الطعام بأنواعها المختلفة من زيت السمسم وزيت زهرة الشمس والذرة الشامي .

٣-٤-١-٣ فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في التصنيع الزراعي:

- صناعات تجفيف الخضر .
- تعليب الخضر والفواكه.
- حفظ وتعليب اللحوم.
- حفظ وتعليب الأسماك.
- إنتاج وتصنيع النباتات الطبية والعطرية.
- إنتاج وتصنيع مدخلات الإنتاج الزراعي (تقاوي، أسمدة، مبيدات).

٣-٤-١-٤ فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات الزراعية وحفريات الري:

- حتمية التكامل المصري السوداني والعمل المشترك الجاد لتنمية الموارد المائية، وفي ذلك يمكن إعادة العمل في مشروع قناة "جونجلي" التي ستعود على مصر والسودان بكمية مياه تصل إلى ٤,٨ مليارات متر مكعب تُقسَّم على أساس ٢,٣ مليارات متر مكعب للسودان عند الخرطوم و١,٥ مليار متر مكعب لمصر عند أسوان.
- خدمات حفريات الري وتطهير القنوات للمشاريع المروية الكبرى القائمة والجديدة.
- خدمات العمليات الزراعية وما بعد الحصاد.
- خدمات الفرز والتعبئة للمنتجات البستانية.
- الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومكافحة الآفات الحشرية.
- الاستثمار المباشر في حفر آبار المياه الجوفية وتركيب طلمبات لمياه الري والري المحوري.
- تصنيع مواسير تغليف الآبار وتوصيلات المياه خاصة اللدائن لدعم خدمات حفر الآبار الجوفية.
- تصنيع مضخات منتجات الآبار الجوفية ومحركاتها من قطع الغيار اللازمة للصيانة.
- تصنيع المضخات اليدوية.

٣-٤-١-٥ فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي:

- الاستثمار في مجال خدمات المدخلات الزراعية (التقاوي المحسنة، الأسمدة).
- الاستثمار في مجال التمويل والتسويق الزراعي.
- الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية.
- الاستثمار في مجال مراكز الفرز، التدريج والتعبئة للمحاصيل البستانية.
- الاستثمار في مجال خدمات النقل الجاف والمبرد والتخزين المبرد وصوامع الغلال.

٣-٤-١-٦ الاستثمار الزراعي في مجال الإنتاج الحيواني:

(١) إنتاج الماشية واللحوم : يعتبر الإنتاج الحيواني بأنواعه المختلفة من اكبر المجالات الجاذبة للاستثمار سواء على مستوى القطاع الخاص أو الاستثمار المشترك بالسودان، ويرجع ذلك إلى الثروة الحيوانية الهائلة بالسودان، ووفرة المراعى الطبيعية والأعلاف المركزة والخدمات البيطرية، ومن أهم مجالات الاستثمار في الإنتاج الحيواني ما يلي :

١. تربية وتسمين الماشية من أجل إنتاج اللحوم .
٢. إنشاء أسواق ومراكز حديثة لتسويق الماشية واللحوم البيضاء .
٣. إنشاء مزارع للدواجن على أسس تقنية يراعى فيها تحسين السلالات وزيادة الإنتاج وتوفير الخدمات البيطرية .

(٢) <u>إنتاج الأسماك:</u> هنالك مجموعتان من المسطحات المائية منتشرة على طول أراضي السودان وتزخر بثروة سمكية هائلة وهى متاحة بدرجات متفاوتة للاستثمار يمكن حصرها فيما يلي:

- النيلين الأبيض والأزرق، ونهر النيل.
- بحيرة النوبة.
- بحيرات الخزانات في كل من الروصيرص وسنار وجبل الأولياء.
- الاستزراع السمكي بالبحيرات الصناعية خاصة على ضفاف النيل الأبيض.
- المصائد البحرية المتمثلة في ساحل البحر الأحمر الممتد إلى ٧٠٠ كيلو متر .

(٣) <u>مجالات استثمار جاذبة في مجال الإنتاج الحيواني:</u>

(١) <u>خدمات الذبح وإنشاء المجازر:</u> هنالك فرص استثمارية واعدة لإنشاء مجازر بالقرب من مناطق الإنتاج بغرب السودان وأوسطه (ولايتي سنار والنيل الأبيض) .

(٢) <u>خدمات النقل البرى للماشية واللحوم:</u> توجد العديد من الفرص الاستثمارية في مجال النقل البرى عن طريق السكة الحديد، الشاحنات، البواخر، أو الجو، حيث أن معظم الاختناقات في مجال تسويق وتصدير الماشية واللحوم يعزى لمشاكل النقل وعدم توفره بالحجم المطلوب.

(٣) <u>مجال إنتاج وتصنيع الألبان</u> :حيث تقوم فكرة الاستثمار في هذا النشاط على أساس إدخال الدم الأجنبي من أبقار الفريزيان وغيرها من السلالات المحلية والمشهورة بالسودان (كنانة وبطانة) وذلك لرفع معدلات الإنتاجية من (١٠) لتر في اليوم من السلالات المحلية إلى (٤٠) أو(٥٠) لتر وكذلك أيضا عن طريق الانتخاب والتهجين والغذاء المناسب، خاصة وأن السودان تتوفر فيه كل مقومات إنتاج الألبان في سهوله الوسطي حيث الأراضي الخصبة المنبسطة الصالحة لزراعة الأعلاف الخضراء وتوفر البنيات الأساسية والخدمات والمياه.

(٤) <u>مجالات تصنيع وتركيب وإعداد الأدوية البيطرية والأعلاف واللقاحات والأمصال.</u>

(٥) <u>تكوين شركات لصيد الأسماك وتحسين وسائل مصائد الأسماك.</u>

(٦) <u>إنشاء مزارع لصيد الأسماك.</u>

<u>استراتيجية السودان لتشجيع الاستثمار :</u>

١) يُمنح المشروع الإستراتيجي إعفاءً من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تقل عن عشر سنوات، كما يُمنح المشروع غير الإستراتيجي إعفاء من الضريبة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ويجوز منح مدة مماثلة لا تزيد عن خمس سنوات أخرى بموافقة الوزير المختص، كما يُمنح المشروع الاستراتيجي الأرض اللازمة مجاناً وبالسعر التشجيعي للمشروع غير الإستراتيجي .

٢) يتمتع المشروع الاستثماري بالإعفاءات الجمركية الكاملة على كل احتياجات المشروع من تجهيزات رأسمالية ومدخلات إنتاج ووسائل نقل.
٣) يحظر القانون التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو عربياً أو أجنبياً أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو تعاونيا أو مختلطا.
٤) يحظر القانون فرض أي ضرائب أو رسوم على المشروعات وذلك خلال فترة الإعفاء الضريبي الممنوح للمشروع، فضلا عن ضمان تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه، كما يجوز إعادة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى.
٥) ضمان وحماية تحويل الأرباح وتكلفة التمويل عن راس المال الأجنبي بالعملة التي استورد بها راس المال في تاريخ الاستحقاق.
٦) عدم تأميم أو مصادرة المشروع أو نزع ملكية عقارات المشروع كلياً أو جزئياً للمنفعة العامة إلا بالقانون ومقابل تعويض عادل.

٣-٤-٢ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في كينيا :

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تساهم في النمو الإقتصادى ، حيث توفر ٧٥% من فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الكيني، كما يساهم عائد القطاع الزراعي بحوالى ٢٤% في اجمالى الناتج المحلى، وهناك العديد من فرص الاستثمار في هذا القطاع من أهمها ما يلي :

(١) المجال النباتي: زراعات الشاي، البن، الزهور، الأناناس، البندق، الفول، عيش الغراب، والفواكة، الخضروات.
(٢) المجال الحيواني : الاستثمار في تربية المواشي، وتربية النحل (المناحل) وصناعة العسل، هذا فضلا عن الاستثمار في مزارع تربية التماسيح لإنتاج الجلود، وصناعة الدواجن وإنتاج البيض.
(٣) الإنتاج السمكي: حيث يمثل الساحل الكيني المطل على المحيط الهندي، وبحيرة فيكتوريا مصدر غنى بالأسماك.
(٤) استثمارات أخرى في المجال الزراعي الكيني:
- إنشاء المجازر.
- صناعات تحميص البن.
- صناعات طحن وتصنيع الشاي والسكر.
- صناعات زيوت الطعام وزيوت أخرى مثل والزبدة والسمن وزيوت جوز الهند وزيوت بذرة القطن.

٣-٤-٣ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في تنزانيا :

٣-٤-٣-١ الإنتاج السمكي:

تتمتع تنزانيا بإمكانيات إنتاجية مبشرة حيث تنتشر المصايد السمكية إذ تتمتع تنزانيا بسواحل واسعة على البحيرات والبحار ففي الشمال تقع بحيرة فكتوريا وهي أكبر بحيرة في القارة الإفريقية كما يحيط المحيط الهندي بالبلاد على طول الساحل الشرقي من الشمال للجنوب، و تشتهر تنزانيا بتصدير

أسماك (الفيليه) إلى الاتحاد الأوروبي والأسواق الأخرى، ويساهم قطاع صيد الأسماك في الاقتصاد بعدة طرق حيث يوفر فرص عمل ودخل أجنبي بالإضافة إلى كون الأسماك غذاء محلي، ويتم استخدام الأساليب التقليدية في الصيد وإن كان هناك مصانع ومعدات حديثة (لا تتعدى نسبتها ٠,٤ % من معدات ومصانع الأسماك التقليدية بالبلاد)، وهو ما يشير إلى إمكانية الاستثمار في هذا المجال والذي لا يحتاج إلا لمزيد من الاستثمارات.

٣-٤-٣-٢ <u>الإنتاج الحيواني:</u>

يتم تربية المواشي في المناطق قليلة الأمطار حيث لا تنتشر ذبابة التسي تسي، وتعتبر تنزانيا ثالث دولة أفريقية من حيث حجم الثروة الحيوانية بعد السودان وإثيوبيا، حيث تشير الإحصاءات الرسمية لتنزانيا عام ٢٠٠٨ إلى وجود ١٣,٧ مليون رأس ماشية ، و١١مليون رأس من الماعز و٣,٦ مليون رأس من الخراف، ويتم إنتاج ما يقرب من٥٠٠ إلف طن لبن سنويا في حين يصل الاستهلاك من اللحوم إلى ٣٦٠ إلف طن سنويًا، كما يتم تصدير الجلود عالية الجودة إلى العديد من الأسواق، وبالرغم من الأعداد الهائلة للثروة الحيوانية والتي تتمتع بها تنزانيا إلا أنه ليس هناك آية صادرات تذكر من المنتجات الحيوانية مثل اللحوم والدهون ويرجع ذلك إلى الافتقار إلى صناعات تعبئة وحفظ اللحوم، مما يستدل منه على إمكانية الاستثمار في هذا المجال، فضلا عن الاستثمار في مجال تربية المواشي بصفة عامة.

<u>استراتيجية تنزانيا لتشجيع الاستثمار:</u>

- يتم إعفاء المشروعات في مرحلة الإنشاء من الرسوم الجمركية وكذا من كافة رسوم الاستيراد والرسوم المشابهة المفروضة على الماكينات والمعدات، والمواد الخام والسلع الضرورية المطلوبة لإنشاء المشروع.
- يتم إعفاء المواد الخام المستخدمة في المشروعات المحلية من كافة رسوم الاستيراد.
- يتم إعفاء السلع التي يحتاجها المستثمرين الأجانب الذين يعملون بمشروع تمت الموافقة عليه من رسوم الاستيراد خلال ستة شهور من تاريخ البدء بتنفيذ المشروع.
- يتم إعفاء المستثمر من ضرائب الدخل لمدة ثلاث سنوات .
- يتم السماح للمستثمرين بتحويل أرباحهم بعد سداد الضرائب المقررة وتحويل العائد إلى بلاده.

٣-٤-٤ <u>فرص الاستثمار في المجال الزراعي في إثيوبيا:</u>

٣-٤-٤-١ <u>الإنتاج الحيواني:</u>

يعتبر الإنتاج الحيواني بأنواعه المختلفة من أكبر المجالات الجاذبة للاستثمار سواء على مستوى القطاع الخاص أو الاستثمار المشترك بإثيوبيا، ويرجع ذلك إلى الثروة الحيوانية الهائلة بها ، ووفرة المراعى الطبيعية والأعلاف المركزة والخدمات البيطرية، ومن أهم مجالات الاستثمار في الإنتاج الحيواني ما يلي :

- تربية وتسمين الماشية من أجل إنتاج اللحوم واستيرادها خاصة في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلى المصري لاحتياجات الاستهلاك الأمر الذي ترتب عليـــه ارتفاع هائل في أسعار اللحوم المحلية، وما ترتب عليه من إجراءات قد تنذر بانهيار صناعة اللحوم في مصر.
- إنشاء أسواق ومراكز لتسويق الماشية واللحوم البيضاء .

٣-٤-٤-٢ <u>الإنتاج النباتي:</u>

يمكن الاستثمار في زراعات البن والقطن والفواكه والخضروات واللحوم والجلود.

٣-٤-٤-٣ <u>استثمارات أخرى في المجال الزراعي الاثيوبي:</u>

- إنشاء المجازر.
- صناعات تحميص البن.
- صناعات تعبئة وحفظ اللحوم.

الملخص والتوصيات

تهدف الدراسة إلى التعرف على إمكانيات ومحددات التبادل التجارى الزراعى بين مصر ودول حوض النيل، واقتراح آليات للتغلب على هذه المعوقات والمحددات .

وجاءت الدراسة فى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول هيكل ومؤشرات أداء التجارة الخارجية لدول حوض النيل، فى حين استعرض الفصل الثانى الإمكانيات المتاحة للتبادل التجارى الزراعى بين مصر ودول حوض النيل، بينما تناول الفصل الثالث معوقات التبادل التجارى الزراعى بين مصر ودول حوض النيل وآليات التغلب عليها.

وقد استهدف الفصل الأول التعرف على هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية لدول حوض النيل والتى تضم كل من إثيوبيا، اريتريا، السودان، الكونغو، أوغندا، بروندى، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر، ومعايير أدائها وذلك من خلال استعراض لتطور قيم الصادرات والواردات الكلية لدول الحوض، والتبادل التجارى (التوزيع الجغرافى) بين مصر وهذه الدول، وتطور قيم الصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل، ومعايير أداء التجارة الخارجية الكلية والزراعية لدول حوض النيل(أهم المعايير المستخدمة، صافى الميزان التجارى، معدلات التغطية، نسبة إجمالى الصادرات الكلية لدول الحوض من إجمالى الصادرات العالمية، ونسبة إجمالى الواردات الكلية من إجمالى الواردات العالمية، وكذا نسبة الصادرات والواردات الكلية من إجمالى صادرات وواردات القارة الأفريقية، والميل المتوسط للاستيراد والتصدير ٠٠).

وتناول الفصل الثانى الإمكانيات المتاحة للتبادل الزراعى بين مصر ودول الحوض، وذلك من خلال دراسة الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية لهذه الدول حتى يتسنى تحديد أهم المجموعات السلعية ذات العجز أو الفائض، ومن ثم إيجاد السبل المثلى لزيادة التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول، كما تناول هذا الفصل دراسة كل من الاحتياجات الاستيرادية لأهم دول الحوض (إثيوبيا – السودان – كينيا) من اهم سلع المجموعات الغذائية ، والإمكانيات التصديرية المتاحة لهذه الأسواق وذلك من أهم السلع الزراعية التى يمكن أن تستوردها مصر وكذلك الإمكانيات المتاحة للصادرات الزراعية المصرية فى هذه الأسواق .

وقد استعرض الفصل الثالث معوقات التبادل التجارى بين مصر ودول الحوض مع اقتراح آليات للتغلب عليها، إلا أنه فى بداية هذا الفصل تم استعراض التهديدات المحتمله على الأمن المائى المصرى حيث أن هذه التهديدات تمثل خطراً حقيقياً يؤثر على التعاون التجارى بين مصر وهذه الدول من ناحية، وقد يؤدى لكارثة مائية من ناحية أخرى، ثم استعرض معوقات التبادل الزراعى والتى تم تصنيفها إلى معوقات تجارية تتعلق بمجال النقل والشحن والتسويق، معوقات تجارية خاصة بأسواق دول الحوض، معوقات تجارية خاصة بالمنتج المصرى، كما أوضح هذا الفصل آليات التغلب على معوقات التبادل الزراعى بين مصر ودول الحوض والتى تضمنت تفعيل التعاون التجارى، تنشيط الاستثمار والمشروعات المشتركة، الترويج للصادرات المصرية وإبرام الصفقات التجارية، تمويل وضمان الصادرات والاستثمارات، تطور البنية المعلوماتية عن أسواق دول الحوض، كما أوضح هذا الفصل فى نهايته فرص الاستثمار الزراعى بدول حوض النيل إثيوبيا – السودان – وكينيا .

هذا وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- إن السوق المصرى والسودانى والإثيوبى والكينى أكبر الأسواق التجارية من حيث تعاملها مع العالم الخارجى مقارنة ببقية أسواق دول حوض النيل .
- إن السوق السودانى والإثيوبى والكينى أهم أسواق صادرات وواردات مصر الزراعية وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨.
- تعانى كافة دول الحوض من عجز تجارى فى موازينها التجارية، كما تعانى من عجز سلعى فى المجموعات الغذائية الرئيسية الحبوب والزيوت النباتية، وبالتالى فإن معظم احتياجاتها الاستيرادية تنحصر فى سلع هذه المجموعات ، بينما تتركز صادراتها فى مجموعة الخضر والفاكهة بصفة رئيسية وهو ما يشير إلى تشابه الهياكل الإنتاجية لهذه الدول مع بعضها البعض .
- وجود فرص ضئيلة للصادرات الزراعية المصرية فى هذه الأسواق، إلا أن الفرص الأكثر فائدة هى الاستثمارات فى المجالات الزراعية المختلفة بهذه الدول .

وفى ضوء ما سبق توصى الدراسة بأهمية صياغة رؤية مستقبلية تعيد مصر إلى القارة الأفريقية بصفة عامة وإلى دول حوض النيل بصفة خاصة، وبأهمية تفعيل سبل التعاون التجارى والتى تتضمنه اتفاقية الكوميسا بصفة خاصة ، وبأهمية تنشيط الاستثمارات والمشروعات المشتركة خاصة الزراعية والتى أشارت إليها الدراسة .

المراجع

(١) سحر البهائى (دكتور)، الصادرات الزراعية المصرية مع تكتل دول الكوميسا الإمكانات – المحددات، المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، "التجارة الزراعية المصرية الإمكانات والمحددات"، ٢٠-٢١ سبتمبر ٢٠٠٦، القاهرة.

(٢) قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ تعديل ٢٠٠٣ فى السودان .

(٣) مبادرة دول حوض النيل بين الحاضر والمستقبل الانجازات والتحديات .

(٤) مجلس الوزراء المصرى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر ودول حوض النيل ٠٠ علاقات ممتدة، تقارير معلوماتية، العدد ٢٥، يناير ٢٠٠٩ .

(٥) وزارة الاستثمار السودانية .

(٦) وزارة الاستثمار الكينية.

(٧) وزارة التجارة الخارجية، مكتب الوزير، استراتيجية التحرك التجارى المصرى فى القارة الأفريقية، مارس ٢٠٠٣ .

(٨) وزارة التجارة والصناعة، الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية، إدارة أفريقيا ووحدة الكوميسا، التحرك التجارى المصرى فى أفريقيا ، سبتمبر ٢٠٠٩ .

(٩) وزارة التجارة والصناعة، قطاعى الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية، الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية، دراسة عن العلاقات التجارية بين مصر وتنزانيا فى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ .

(١٠) وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات الجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، العلاقات المصرية – الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية، تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ .

1- Un comtrade
2- World Bank
3- www. AMF. Org. ae
4- www. Fao.org